بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاسلامية ـ غـزة

عمـادة الدراسـات العليـا

كليـــــــة التجـــــــارة

قســم محاســبة وتمويــل

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8: القطاعات التشغيلية

The extent of company degree of commitment listed on the Palestinian Bourse for financial Exchange with the international Reporting Standards**(IFRS)No.(8)**: **Operating Segments**

(دراسة تحليلية وميدانية)

إعداد

الباحث/ حسن عبد الماجد الخضري

إشراف

الدكتور/ علي عبد الله شاهين

"قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل"

(1434هـ . 2013م)

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8: القطاعات التشغيلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد ، وإن هذه الرسالة ككل ، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى

DECLARTION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب : Students name:

التوقيع: Signature:

التاريخ: Date: 23.Y.2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا

هاتف داخلي: 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref .....
التاريخ 2013/04/23 Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **حسن عبد الماجد صالح الخضري** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8: القطاعات التشغيلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 13 جمادى الآخر 1434 هـ، الموافق 2013/04/23م الساعة الواحدة ظهراً في مبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. علي عبد الله شاهين	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ.د. حمدي شحدة زعرب	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. عمر عيد الجعيدي	**مناقشاً خارجيًا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدي التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالقطاعات التشغيلية الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة للوقوف على آراء عينة الدراسة التي تتكون من المحاسبين الرئيسيين ورؤساء أقسام الحسابات والمدققين الداخلين الذين يضطلعون بمهام إعداد التقارير المالية المنشورة في هذه الشركات.

وقد اسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان من اهمها أن الشركات المدرجة في البورصة غير ملتزمة بتحديد القطاعات التشغيلية المشمولة بالتقارير المالية وفقاً للعتبات الكمية المنصوص عليها في متطلبات المعيار المذكور فضلاً على أنها لا تلتزم بدرجة كافية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة حول نوعية القطاعات التشغيلية و لا تتبني المنهج الإداري بالإفصاح عن أسس القياس المتبعة للبنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية ، كما اظهرت الدراسة وجود بعض المعوقات التي تحد من الالتزام بالمعيار تتعلق بالخبرة والمعرفة لدى القائمين على إعداد التقارير المالية المنشورة بالإضافة لعدم تطبيق تعليمات ملزمة في البورصة فيما يخص تطبيق معايير الإبلاغ المالي مما ساهم في ضعف الالتزام بتلك المعايير بشكل عام وبتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (8) بشكل خاص، يرافق ذلك وجود ضعف في دور الجمعيات والهيئات المهنية في تنمية وتطوير المحاسبين.

وأوصت الدراسة بضرورة صدور تشريعات ملزمة للشركات بالالتزام بمعايير الابلاغ المالي الدولية، مع التزامها ايضا بمتطلبات الافصاح المتعلقة بمعيار القطاعات التشغيلية وضرورة اضطلاع الجمعيات والمنظمات المهنية بدورها في توعية وتدريب المراجعين والمحاسبين حول أسس ومتطلبات تطبيق المعيار وحث الجامعات الفلسطينية على إعطاء أهمية نحو مساق المعايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لطلبة قسمي المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.

Abstract

The study aimed to identify the extent of company's degree of commitment listed on the Palestinian Bourse for financial Exchange with the disclosure requirements relating to the operating segments included in International financial reporting Standards (IFRS) No.(8), and to achieve the objectives of this study the descriptive analytical approach was used in the analysis and the discussion of the rules and principles and the required disclosures for the benchmark. The questionnaire was used also as a tool to determine the views of the study sample which consists of principal accountants, accounts departments heads of and auditors who are carrying out the preparation of financial reports published in these companies.

The study has a set of results .One of the most important outcomes is that companies listed on the Stock Exchange is not committed to identify operating segments covered in financial reports in accordance with the amount stipulated in the mentioned standard requirements. The companies do not comply sufficiently to disclose information regarding the quality of the operating segments, as well as they do not adopt administrative curriculum in disclosing benchmarks used for items related to operating segments.

The study also showed the presence of some obstacles that limit the commitment of criterion notably the limited experience and knowledge of those involved in the preparation of published financial reports in addition to the non-application of binding instructions on the Stock Exchange with respect to the application of financial reporting standards, which is contributed to weak commitment to those standards in general and the application of International finance reporting Standards (IFRS) number (8) In particular. The accompanied by major weakness in the role of associations and professional bodies in developing and improving accountants .

The study also concluded to some recommendations, mainly the need to issuance of mandatory legislation for companies to abide them by International finance reporting Standards (IFRS) , with its commitment to also disclosure requirements related to standard operating segments and the requirement that associations and professional organizations in turn to educate and to train auditors and accountants about the foundations and requirements applying the standard and to encourage Palestinian universities to give high importance to accounting standards course and International finance reporting Standards (IFRS) for students who are studying in accounting and finance and banking departments .

الإهـــداء

إلى من أفني شبابه وكان رضاه أغلى ما أملك،،، والدي الغالي

إلى من كانت منبعا للحب والعطاء وسبباً للنجاح،،، أمي الحنون

إلى رفيقة دربي وشريكتي في الحياة،،، زوجتي العزيزة

إلى مهجة قلبي،،، أولادي وبناتي

إلى إخواني وأختي الأعزاء

إلي حاضنة العلم والإبداع،،، الجامعة الإسلامية

إلى كل من مد لي يد العون

إلي فلسطين الحبيبة

إلى شهدائنـا... ومجاهدينـا الأبـرار...

إلى كل من عرفنا... وأحبنا في الله...

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة

الباحث

حسن عبد الماجد الخضري

شكر وتقدير

يقول الحق سبحانه وتعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، "وَفَوْقَ كُلِ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيمْ"
فالشكر لله عز وجل أولاً الذي أعانني على انجاز هذه الدراسة المتواضعة وبعد ذلك إلى جامعتي الجامعة الإسلامية التي قدمت لي كل العون والمساعدة عن طريق خيرة الأساتذة جزاهم الله خير الجزاء.

وإنه ليسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان والاحترام والتقدير لكل من ساهم في هذه الدراسة بإشراف أو رأي أو إمداد بالمراجع العلمية أو معلومات أو مساعدة، وأخص بالذكر أستاذ الفاضل الدكتور: **علي عبدا لله شاهين** على تفضل سيادته بالإشراف على هذه الدراسة منذ كانت فكرة حتى وصلت بصورتها الحالية فكان أستاذاً ومعلماً وأباً فله كل الحب والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير **للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة (الدكتور عمر الجعيدي** – رئيس قسم العلوم المالية والإدارية بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، و**الأستاذ الدكتور حمدي شحدة زعرب** –عضو هيئة التدريس بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.
وختاماً... أشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والأماني الطيبة، وجزي الله الجميع خيراً والله الموفق.

{فإن أصبنا فمن الله وإن أخطنا فمن أنفسنا والشيطان}

الباحث

حسن عبد الماجد الخضري

وما توفيقنا إلا بالله إنه نعم المولى ونعم النصير،،،

فهـــرس المحتويـــات

المحتـوى	رقم الصفحة
– آية قرآنية	أ
– ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
– ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ج
– الإهداء	د
– الشكر والتقدير	هـ
– فهرس المحتويات	و
– فهرس الجداول	ي
– فهرس المخططات	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية	16
مقدمة	17
المبحث الأول معايير المحاسبة الدولية الطبيعة والنشأة	18
تمهيد	18
مفهوم المعيار المحاسبي الدولي	18
أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية	19

العوامل التي دعت إلى إيجاد معايير المحاسبة الدولية	19
أهمية معايير المحاسبة الدولية	20
خصائص معايير المحاسبة الدولية	20
الجهات المستفيدة من معايير المحاسبة الدولية	21
الهيئات المحاسبية المنظمة للمهنة دولياً وعربياً	22
المبحث الثاني العوامل المؤثرة في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية والالتزام	25
تمهيد	25
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	25
العوامل المؤثرة في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية	26
مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	28
العوامل التي تساعد وتدعم تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية	29
معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	30
منافع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	30
الجهات الملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية	31
المبحث الثالث الإفصاح المحاسبي	32
تمهيد	32
ماهية الإفصاح	33
أهمية الإفصاح	34
أهداف الإفصاح	35
أنواع الإفصاح	36
أساليب وطرق الإفصاح	37
الفصل الثالث: العرض والإفصاح للقطاعات التشغيلية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم (8)	39
مقدمة	40

التسلسل التاريخي للمعيار	40
أهمية وأهداف القطاعات التشغيلية	41
نطاق المعيار	42
تعريف القطاعات التشغيلية	43
ضوابط تحديد القطاعات التشغيلية	43
أسلوب تحديد القطاعات المشمولة في التقارير المالية	44
العتبات الكمية وكيفية تحديد القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية	45
الإفصاح عن القطاعات التشغيلية	46
الإفصاح حول تبني المنهج الإداري في القياس	48
الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة	49
متطلبات الإفصاح وفقاً لبعض التطبيقات الدولية	49
الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الإفصاح والإبلاغ المالي في فلسطين	52
الأهداف الرئيسية للبورصة	54
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	55
مقدمة	56
منهجية الدراسة	56
مجتمع الدراسة وعينتها	56
البيانات الوصفية لعينة الدراسة	57
أداة الدراسة	60
تصحيح الاستبانة	60
المعالجات الإحصائية	61
صدق أداة الدراسة	61
صدق الاتساق الداخلي	62

ثبات الاستبانة	63
الفصل الخامس: نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها	65
نتئاج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها	66
المحور الأول: تحديد القطاعات التشغيلية (العتبات الكمية)	67
المحور الثاني: الإفصاح عن القطاعات التشغيلية	70
المحور الثالث: الإفصاح حول تبني المنهج الإداري في القياس	73
المحور الرابع: الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة	76
المحور الخامس: معوقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)	78
الفصل السادس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية	80
أولاً: نتائج الدراسة	81
ثانياً: توصيات الدراسة	82
ثالثا: دراسات مقترحة	82
قائمة المراجع	83
الملاحق	89

فهـــرس الجداول

المحتـوى	رقم الصفحة
جدول (3.1): معايير التقارير القطاعية الدولية حسب تاريخها وجهة إصدارها.....	51
جدول (4.1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	57
جدول (4.2): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	57
جدول (4.3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية	58
جدول (4.4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	58
جدول (4.5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية	59
جدول (4.6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب تلقي دورة تتعلق بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)	59
جدول (4.7): يوضح مقياس الإجابات	61
جدول (4.8): يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	62
جدول (4.9): يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.....	63
جدول (4.10): يوضح معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة	64
جدول (5.1): نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الأول	67
جدول (5.2): نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني	70
جدول (5.3): نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثالث	73
جدول (5.4): نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الرابع	76
جدول (5.5): نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الخامس	78

فهـــرس المخططات

المحتـوى	رقم الصفحة
مخطط أسلوب تحديد القطاعات المشمولة في التقارير المالية	44

الفصـــل الأول

"الإطـار العـام للدراســة"

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

❖ مقدمة:

إن ظهور شركات المساهمة العامة ذات الحجم الضخم أدي إلي تجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات، مما دفع بالمتعاملين للرغبة في معرفة معلوماتها المحاسبية الدقيقة والصحيحة من خلال عرض القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ونظرا لطلب هده المعلومات من طرف مستعمليها سواء كانوا أصحاب القرارات، أو دائنين، أو مساهمين، أو إداريين (مجلس إدارة) أو هيئات حكومية بات من الضروري أن تعطي الأهمية الكبيرة لهده البيانات التي لابد لها أن تفي بأغراض مستخدميها وهذا ما تستدعيه متطلبات المحاسبة المتطورة الخاضعة للمعايير الدولية.

وأنشئت هيئة سوق الأوراق المالية لتحقيق مجموعة أهداف أهمها إيجاد سوق مالية منظمة، وعادلة، وشفافة، وتحقق الحماية للمستثمرين من الممارسات غير النظامية أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، وتعمل في سوق الأوراق المالية العديد من المنشآت المنتمية إلى القطاعين العام والخاص، إضافة لبنوك استثمارية، وشركات وساطة، ومستثمرين أفراد.

ولتنظيم العلاقة بين هذه الأطراف بشكل عادل فمن الضروري سن الأنظمة واللوائح والقواعد وتطبيقها بما يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وينظم نظام سوق الأوراق المالية ولوائحه التنفيذية العلاقة بين أطراف السوق المشار إليها، إضافة إلى مسائل طرح الأوراق المالية وتسجيلها وإدراجها، وتنظيم نشاطات الجهات المرخصة من الهيئة الخاضعة لرقابتها ومراقبة أعمالها، وكذلك حماية المواطنين والمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، والعمل على ضمان الالتزام بمسائل الإفصاح الكامل من الشركات المدرجة عن المعلومات المالية والجوهرية بالدقة والوقت المحددين، وحتى تتمكن الإدارة من العمل بكفاءة فهي بحاجة إلى معلومات عن نتائج الأقسام والقطاعات التي تديرها أكثر من حاجتها إلى قائمة دخل واحدة للمنظمة ككل، حيث أن قائمة الدخل توفر للمنظمة معلومات إجمالية لكافة العمليات، ولا تحتوي على تفاصيل كافية تسمح للمدير باكتشاف الفرص والمشكلات التي قد تواجه المنظمة، وعلى سبيل المثال قد يكون أحد القطاعات أكثر ربحية، في حين يكون البعض الأخر غير مربح، كما قد تكون بعض المكاتب أكثر

فاعلية من غيرها أو أن بعض المنشآت لا تستخدم الطاقة أو الموارد المتاحة لها بكفاءة (**جارسون، ونورين،602:2002**).

لذلك تزايد الاهتمام بالسنوات الأخيرة بالحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلاً تساهم في تقييم أفضل لأداء الشركات، فكانت الحاجة إلى ظهور للتقارير القطاعية والتي عرفتها (**Robert،2000**) على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزأة جنباً إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية.

كما تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية المختلفة للمنشأة، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المنشأة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول العملاء الرئيسين لدى المنشأة، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، بحيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة دون الإسهاب المفرط في تقديم المعلومات والإفصاح عنها، بحيث أن الإفراط في عرض المعلومات سيجعل حجم المعلومات المقدمة يشكل عبئاً على المستخدمين للمعلومات المحاسبية (**أبو نصار وحميدات، 2010**).

وحيث أنه يوجد في فلسطين العديد من الشركات التي تقدم خدمات ومنتجات متعددة وتعمل وفق قطاعات مختلفة وبمناطق جغرافية مختلفة، فإن الأمر يستدعي التعرف على مدى التزام هذه الشركات بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والوقوف على أية صعوبات قد تواجهها في هذا الخصوص، وذلك بغرض الوقوف على مدى التزامها بما نص عليه متطلبات الادراج في السوق المالي الفلسطيني وبالتالي تحقيق عنصر المنافسة بشكل متكافئ بين الشركات وهو ما يؤدي إلى تطوير أدائها وترسيخ مكانتها في السوق المالي الفلسطيني.

❖ مشكلة الدراسة:

تمثل القوائم المالية التي تقدمها الشركات ذات قطاعات التشغيلية مصدراً مفيداً للمعلومات ، مما يستوجب قيام تلك الشركات بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وما تنطوي عليه من معلومات مالية حول القطاعات التشغيلية ونتائج أعمالها بشكل مفصل ومفيد لكل قطاع تشغيلي، ونتيجة لأهمية الإفصاح عن تلك البيانات فإن هذه الدراسة تسعى إلى طرح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) الخاص بالقطاعات التشغيلية؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتحديد القطاعات التشغيلية المشمولة بالتقارير المالية (العتبات الكمية)؟
2- ما مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات اللازمة حول القطاعات التشغيلية؟
3- ما مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتبني المنهج الإداري في الإفصاح عن أسس القياس المتبعة للبنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية؟
4- ما مدي التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة؟
5- ما مدى وجود معوقات تتعلق بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التحقق من مدى التزام الشركات ذات القطاعات التشغيلية والمدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) الخاص بالقطاعات التشغيلية ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتحديد القطاعات التشغيلية المشمولة بالتقارير المالية بحسب أسس تحديد القطاعات (العتبات الكمية).
2- التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الطبيعة والآثار المالية للأنشطة التجارية والبيئة الاقتصادية للقطاعات التشغيلية.
3- التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتبني المنهج الإداري في الإفصاح عن أسس القياس المتبعة للبنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المفصح عنها.
4- التعرف على التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنطاق ومجالات العمل بالمنشأة.
5- الوقوف على المعوقات التي قد تعترض تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالقطاعات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما أنها تمثل حافزا ايجابيا للالتزام بتطبيق قواعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) الخاص بالقطاعات التشغيلية في بورصة فلسطين للأوراق المالية، فالقطاعات التشغيلية تتميز بأهمية كبيرة من وجهة نظر جهات عديدة داخلية وخارجية، وأن الإفصاح عن المعلومات اللازمة حول هذه القطاعات يعد في غاية الأهمية، وتزداد الاهتمام بالقطاعات التشغيلية لما تتضمنه من محتوى معلوماتي يساعد في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء بشكل أفضل، إذ أن نجاح الشركة كوحدة واحدة يعتمد على أداء كافة القطاعات التشغيلية وكما يساعد بالتنبؤ بالأرباح وكذلك المخاطر، الأمر الذي يعزز الموقف المالي للشركة ويؤدي إلى ترسيخ وجودها في السوق مما يعمل على تطوير وزيادة الثقة في أدائها، وإلى جانب ذلك تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) ومدى تطبيقه في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

❖ **فرضيات الدراسة:**

بناءً على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1- تلتزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتحديد القطاعات التشغيلية المشمولة بالتقارير المالية (العتبات الكمية).

2- تلتزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات اللازمة حول القطاعات التشغيلية.

3- تلتزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتبني المنهج الإداري في الإفصاح عن أسس القياس المتبعة للبنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

4- تلتزم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة.

5- يوجد معوقات تتعلق بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

❖ **الدراسات السابقة:**

لم يتمكن الباحث من الحصول على دراسات سابقة كافية لموضوع البحث نظراً لحداثة المعيار، إلا انه تم الاستعانة بدراسات سابقة لها علاقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (14) الخاص بالمعلومات القطاعية وأبحاث ذات علاقة بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومنها:

أولاً: دراسات باللغة العربية:

1. دراسة: العمري وسويدان (2002) بعنوان: "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية:دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية لعام (2002)، كما هدفت لدراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، الرفع المالي، نسبة الأصول القائمة، تذبذب الإرباح، نسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وتم استخدام مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية يحتوى على (21) بنداً وفقا لمعيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (14) وقد جرى تقسيم المؤشر إلى أربعة أجزاء: (القطاع الرئيسي "العمل"، والقطاع الثانوي "الجغرافي"، والإفصاحات الأخرى المطلوبة، والإفصاحات حسب التشريعات المحلية).

ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة الأردنية العامة والمدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (80) شركة ، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (67) شركة صناعية أردنية توفرت بتقاريرها المالية السنوية لعام (2002)، وقد تم تطبيق مؤشر الإفصاح على العينة التي تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان.

وأظهرت الدراسة أن الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي (15%) من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي، كما تبين وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة بالشركة، كما وتوصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن البيانات القطاعية والرفع المالي ونسبة الأصول القائمة (الثابتة)، وتذبذب الأرباح.

وقد أوصت الدراسة: ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (14) والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.

2. دراسة عبد (2003) بعنوان: "الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية متعددة المنتجات لعام (2001م)، كما هدفت إلى دراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة والرفع المالي، نسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

واستخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوى (21) بنداً وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (14)، والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

تكونت عينة الدراسة من (67) شركة أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان للعام (2001م).

وأظهرت النتائج أن الشركات تقوم بالإفصاح عن (15%) من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي، كما وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرسمية والمهنية بصياغة معايير محاسبة محلية تتلاءم مع البيئة الأردنية وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية، وضرورة تفعيل دور السلطة الرقابية على الشركات الصناعية لإزالة أي غموض في تطبيق بنود هذا المعيار.

3. دراسة حميدات (2004) بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة رأس المال"

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية.
2- فحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة سوق الأوراق المالية وبين بعض خصائص الشركة متمثلة في حجم الشركة، عدد المساهمين، العائد على حقوق الملكية، وعمر الصناعة وحجم المديونية.
3- التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح.

ولتحقيق الأهداف تم اعتماد مؤشر إفصاح يتضمن متطلبات الإفصاح من واقع معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية الواجب التقيد بها، وتم إعداد استبانه موجهة للمستثمر الفرد والمؤسسي.

شملت الدراسة (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأولى والثانية في بورصة عمان للعام (2002م).

وخلصت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

1- هنالك علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.
2- هنالك علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الالتزام بمتطلبات الافصاح المنصوص عليها في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
3- تعتبر متطلبات الافصاح عن المعلومات بشكل عام والمنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية هامة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح الوارد في الدراسة لمراقبة كفاية الإفصاح الموفر من قبل الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4. دراسة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2007) بعنوان: "الدراسة النظرية والتطبيقية حول الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثرها على كل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية" (دراسة تطبيقية عن الشركات التجارية السعودية).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير الافصاح عن المعلومات القطاعية وأثرها على كل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية (البورصة السعودية)

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب، كما تم تصميم الاستبانة وتعميمها على مجتمع الدراسة (الشركات التجارية المدرجة في البورصة)

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها النتائج التالية:

1. وجود خلط كبير وسوء فهم وعدم إدراك لماهية الإفصاح القطاعي وأهميته سواء من قبل معدي ومستخدمي القوائم المالية.

2. جاءت أهمية التقارير المالية القطاعية المنشورة لقطاعات النشاط الجوهرية مصدراً للمعلومات التي يلجأ إليها المستثمرون للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.
3. أن احتياجات المستثمرون عن المعلومات ركزت بإصدار تقارير قطاعية وفي شكل مقارن.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح القطاعي لما يقدم من معلومات مفيدة لكل من معدي ومستخدمي القوائم المالية

5. دراسة العوضي (2008) بعنوان: "إمكانية تطبيق المصارف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ودوره في دعم كفاءة وفعالية الإدارة المصرفية" (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية، والفوائد المتعددة التي يمكن أن تحصل عليها الإدارة المصرفية من جراء تطبيق هذا المعيار وكذلك التعرف على معوقات تطبيقه.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وتم تصميم الاستبانة في جمع البيانات اللازمة، وتم توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة والبالغ (101) مبحوث ما بين (مدير، مساعد مدير، رئيس قسم المحاسبة) من العاملين في المصارف، كما بلغ حجم الاستبيانات المستردة (80) استبانه.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1- إن المصارف العاملة في قطاع غزة لديها المقومات والإمكانيات التي تؤهلها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي التقارير القطاعية.
2- في حال تطبيق هذا المعيار فان ذلك سيدعم كفاءة وفعالية الإدارة المصرفية في تقييم القطاعات والعاملين وقدرتها على معالجة مشاكل القطاعات أولاً بأول والرقابة على قدرة القطاعات في تحقيق الربحية وتحليل ربحية العملاء وتنمية مبيعات الخدمات.

وكان من أهم توصيات الدراسة:

1. حث الجهات الرقابية من سلطة النقد وشركات تدقيق الحسابات الخارجية بضرورة إلزام المصارف بإعداد التقارير القطاعية ونشرها في التقرير السنوي.
2. مطالبة المصارف باتخاذ بعض الإجراءات التي تساعدها في إعداد التقارير القطاعية من تحديث الأنظمة والبرامج ووضع الهياكل التنظيمية المرنة وعقد دورات تدريبية للعاملين فيها.

6. دراسة (ماريديني، 2012) بعنوان: أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) على التقارير القطاعية للشركات المدرجة في السوق المالي الأردني.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإفصاح وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (8) للشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية على تقاريرها المالية السنوية للعام (2009) عند بدء سريان المعيار، وتحرى ملاحظات المراجعين الخارجين ومعدي القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم (المستثمرين والمحللين) عن معيار التقارير القطاعية الجديد، وقد تم استخدام أسلوبين كأداة للدراسة، وهم بناء مؤشر للإفصاح القطاعي بالإضافة إلى المقابلة شبة المركبة.

وتوصلت إلى نتائج كان من أهمها ما يلي:

تميز الإفصاح القطاعي وفق (IFRS 8) بالزيادة للشركات الأردنية في العام (2009) مقارنة بالإفصاح القطاعي لنفس الشركات وفق (IAS 14R) في العام (2008) حيث زاد متوسط عدد القطاعات المفصح عنها من (2.4 إلى 2.7) بحسب الدراسة، كما ارتفع متوسط القطاعات الجغرافية المفصح عنها من (1.5 إلى 1.8)، وكان متوسط مؤشر الإفصاح قد بلغ (18.65%) في العام (2008) وقد حقق ارتفاعاً في العام (2009) ليصبح (30.6%)، كما أظهرت الدراسة قيام (27%) من الشركات بتبني المنهج الإداري في إعداد تقاريرها المالية وفقاً لمتطلبات المعيار في العام (2009).

كما أشارت الدراسة إلى وجود أفضلية كمية ونوعية في المعلومات القطاعية المزودة وفقا (IFRS 8) على التقارير المالية في العام (2009) مقارنة بالعام (2008)، حيث أن المعلومات تميزت بدرجة أكبر في سهولة الفهم والموثوقية ودرجة الملائمة والقابلية للمقارنة مقارنة بالمعيار السابق.

ثانياً: دراسات باللغة الإنجليزية:

1. دراسة Kochanek (1974م) بعنوان: Segmental Financial Disclosure By Diversified Firms and Security Prices:

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على العائد المتوقع وأسعار الأسهم للشركات ذات المنتجات المتنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1966وحتى 1969م) لعينة تتكون من 37 شركة تخضع لشروط الدراسة.

وأظهرت النتائج أن التنبؤ بالإيرادات المستقبلية يعتبر أكثر سهولة في ظل توفر المعلومات القطاعية، إضافة إلى تذبذب أسعار الأسهم للشركات التي تفصح عن المعلومات القطاعية أقل مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن المعلومات القطاعية.

2. دراسة Salamon & Dhaliwal (1980م)بعنوان: Company Size And Financial Disclosure Requirement With Evidence From Segmental Reporting Issue .

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، كما هدفت إلى فحص قضية السماح للشركات الصغيرة بمتطلبات إفصاح أقل صرامة من الشركات الكبيرة، مع أن هذا غير منسجم مع قوانين حماية المستثمرين.

وقد تم اجراء الدراسة على (51) شركة متعددة المنتجات مدرجة في سوق نيويورك في العام 1970 ،حيث بلغ عدد الشركات التي تفصح عن معلومات قطاعية 26 شركة، و25 شركة لا تفصح عن معلومات قطاعية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها ما يلي:

أن الشركات متعددة المنتجات التي تفصح عن الإيرادات والمبيعات القطاعية أكبر حجماً من الشركات التي لا تفصح، وإن الإفصاح المالي الأمثل في الشركات الصغيرة أقل منه في الشركات الكبيرة، وهذا ما يعني فرض نفس المستوى من متطلبات الافصاح في كل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة التكاليف على الشركات الصغيرة مما أدى إلى استثناء هذه الشركات من الافصاح عن المعلومات القطاعية وذلك لحمايتها من مساوئ المقارنة مع الشركات الكبيرة، وقد اقترحت الأدلة النظرية والعلمية إن الافصاح المالي الاختياري يؤدي إلى استقطاب المستثمرين.

3. دراسة Baldwin (1984) بعنوان: Segments Earnings Disclosure And the Ability of Security Analyst to Forecast Earnings Per Share.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى دقة التنبؤ بعائد الأسهم باستخدام المعلومات القطاعية من خلال تقدير عائد الأسهم قبل وبعد تطبيق القانون الخاص بالإفصاح عن خطوط الإنتاج والذي تم تطبيقه عملياً عام (1971) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم تطبيق الدراسة على ثلاثة عينات لشركات بعضها كان يفصح عن العائد القطاعي لشركات متنوعة المنتجات عام (1971) وعلى عينة أخرى من الشركات متعددة المنتجات تفصح عن العائد القطاعي بشكل اختياري قبل العام (1971)، أما العينة الأخيرة فكانت تفصح عن العائد بشكل إجمالي بالنسبة للعام 1971.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ما من أهمها ما يلي:

أن المحللين الماليين استطاعوا التنبؤ بالعائد بشكل أفضل باستخدام المعلومات القطاعية للشركات المتنوعة بعد تطبيق متطلبات الإفصاح عام (1971م)، في حين أن احتمالية الخطأ في التنبؤ بعائد الأسهم للعينات الثلاث انخفضت باستخدام المعلومات القطاعية.

4. دراسة Swami Nathan (1991م) بعنوان: "أثر الالتزام بتعليمات هيئة الرقابة على البورصات بالإفصاح القطاعي وتأثيره على سعر السهم ودقة تقديرات المحللين الماليين"

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الالتزام بتعليمات هيئة الرقابة على البورصات بالإفصاح القطاعي وتأثيره على سعر السهم ودقة تقدير المحللين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع والدوريات والتقارير الخاصة وأما المعلومات الأولية فتم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي تم تعميمها وتوزيعها على مجتمع الدراسة.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1. إن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يؤثر بشكل ايجابي على قدرة المحللين الماليين على دقة التنبؤ بأسعار الأسهم.
2. إن الإفصاح عن المعلومات القطاعية تساعد على دقة قدرة المحللين على التنبؤ بالأرباح.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة التزام جميع الشركات بالمتطلبات الصادرة عن هيئة الرقابة على البورصات وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح القطاعي.

5. دراسة Mckinnon & Dalimunthe (1993) بعنوان: Voluntary Disclosure of The Segment Information by Australian Diversified Companies

وهدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية (علاقة تنوع الصناعات مع صناعات أخرى ليست ذات علاقة، وتوزيع الملكية، وحصة الأقلية، والحجم، وعضوية الصناعة، والرفع المالي) مع الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

وقد أجريت الدراسة على (65) شركة متنوعة المنتجات مدرجة في سوق استراليا المالي للعام 1985.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين كل من الحجم، وحصة الأقلية، وعضوية الصناعة ومستوى الإفصاح القطاعي.بالإضافة لوجود علاقة ارتباط متوسطة بين الإفصاح القطاعي وتوزيع الملكية، مع عدم وجود علاقة ارتباط بين الافصاح القطاعي وكل من الرفع المالي، وعلاقة تنويع الصناعات مع صناعات أخرى ليست ذات علاقة.

6. دراسة (AL-Rai & Dahmash, 1998) بعنوان "تأثيرات تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية على مهنة المحاسبة في الأردن".

وقامت هذه الرسالة بتقصي آثار تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية على مهنة المحاسبة في الأردن، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات حيث تم توزيع (17) استبانه على مكاتب التدقيق و(18) استبانه على أساتذة الجامعات لاستيضاح منافع ومساوئ تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام معايير المحاسبة الدولية يزيد من قدرة المحللين الماليين في الحصول على دقة وإمكانية مقارنة أكبر للمعلومات في القوائم المالية للشركات المختلفة، وتحين أيضاً من جودة المعلومات المعلنة في القوائم المالية وهذا يؤدي إلى ثقة أكبر في سوق الأسهم، ويشجع الاستقرار في السوق المالي ويزيد مسئولية الإدارة عن أدائها.

وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية يزيد جودة الإبلاغ المالي وخصوصاً إذا ما تم أخذ البيئة المحلية بعين الاعتبار.

7. دراسة **Botosan & Harreis (2000)بعنوان:** Motivations for a Change in Disclosure Frequency and its Consequences: An Examination for Voluntary Quarterly Segment Disclosures.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات إصدار الإدارة تقارير قطاعية ربعية وأثر ذلك على عدم تماثل المعلومات ومتابعة المحللين في الولايات المتحدة للفترة ما بين (1987م والعام 1994م على عينة من (107) شركة متنوعة المنتجات، (65) شركة منها أصدرت تقارير قطاعية ربعية أثناء فترة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي بادرت بالإفصاح عن المعلومات القطاعية الربعية كانت تعاني انخفاض السيولة وارتفاع في عدم تماثل المعلومات خلال السنتين السابقتين للسنة التي تم فيها الإفصاح عن هذه المعلومات، إضافة اكتساب هذه الشركات أعمال في شركات تفصح عن معلومات قطاعية ربعية أيضاً، كما وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بالدخول إلى السوق المالي، والبيئة التنافسية، ومتابعة المحللين بعد التغيير في سياسات في حين أنه في بدايات الإفصاح عن التقارير القطاعية الربعية واجهت الشركات التي غيرت في سياسات الإفصاح اهتمام ومتابعة من المحللين.

التعليق عام على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات ذات علاقة بهذه الدراسة من حيث :

-تأثيرات التقارير القطاعية على التنبؤ بالعائد المستقبلي على حقوق الملكية .
-التأثير الإيجابي للإفصاح القطاعي على قدرة المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الاسهم.
-أهمية الافصاح عن المعلومات القطاعية من وجهة نظر المستثمر (الفرد والمؤسسي).
-أهمية التقارير القطاعية باعتبارها مصدراً مهماً للمعلومات يلجأ إليه مستخدمو التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
-وجود مقومات وإمكانيات تؤهل الشركات لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (8).
-أهمية التقارير القطاعية في دعم كفاءة وفعالية الإدارة المصرفية للبنوك بشكل خاص.
-أفضلية المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي(8) عن التقارير القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (14).

وتأتي هذه الدراسة لتستكمل بعض الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة حيث تميزت بمعالجة الموضوع من خلال استعراض للبدائل المؤثرة في تبني معيار الإبلاغ المالي رقم (8) معتمدة على تحليل متطلبات تطبيق المعيار المذكور بهدف الخروج بنتائج وتوصيات تدعم أغراض البحث وتحقق متطلباته ، كما تطرقت إلى بعض المعوقات التي قد تحد من التزام الشركات بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وخاصة المعيار المذكور .

الفصـل الثانـي

"معايير الإبلاغ المالي الدولية"

(المفهوم والخصائص وأسس الإفصاح)

الفصل الثاني
معايير الإبلاغ المالي الدولية (المفهوم والخصائص وأسس الإفصاح)

مقدمة:

تزايد الاهتمام بالآونة الأخيرة بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بالتوازي مع الإفصاح المحاسبي حتى أصبحا يحظيا باهتمام زائد من مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محليا وإقليمياً ودولياً، ويعود ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية العالمية وإنما كمحاولة للتفسير والتأثير في الأزمات المالية العالمية وخصوصاً الأزمة المالية العالمية التي عصفت في العالم مؤخراً، وأضرت بكثير من الاقتصاديات العالمية العملاقة، وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، لعل هذا دفع المختصين إلى دعوة الشركات لتبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية، كما ظهرت الحاجة في بعض الأحيان إلى الدعوة إلى الإشراف على الشركات من قبل جهات مهنية أو حكومية تلزم هذه الشركات بإتباع القواعد الأساسية في تطبيق المحاسبية المقبولة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards و International (IAS) Accounting Standards. (**معتز،2009:2**).

هذا وقد بدأ صدور معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ابتداءً من العام (2001) لتحل بتسميتها الجديدة تدريجياً محل معايير المحاسبة الدولية (IAS).

وبذلك فإن التسمية الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها التسمية الجديدة (الإبلاغ المالي) وفق الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية النافذة المفعول وعددها (29) معياراً والتي تستند إلى نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.

هذا ونظراً لارتباط مفهوم الالتزام بالمعايير المحاسبة بموضوع الإفصاح وضرورة التزام الشركات (بالمعيار المحاسبي المتعلق بهذا الأمر في قوائمها) فإنه من الأهمية التعرض في هذا الفصل بالتحليل والمناقشة إلى مفهوم وخصائص وأسس الالتزام الواردة في تلك المعايير كما يلي:

المبحث الأول
معايير المحاسبة الدولية الطبيعة والنشأة

2.1.0: تمهيد:

تميل أدبيات المحاسبة إلى استخدام مفهوم معيار المحاسبة بوصفه نموذج يتم في ضوئه إجراء عملية القياس من حيث قياس العمليات والإحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنظمة ونتائج إعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين **(لطفي، 371:2004)**

إن الهدف من إصدار معايير المحاسبة الدولية هو إحداث تجانس في الممارسات المحاسبية على مستوى العالم بما يمكن من إجراء المقارنات لمحتويات القوائم المالية، وبما يخدم أهداف مستخدميها على وجه الخصوص في ظل حرية التجارة العالمية، وهو الأمر الذي تطلب قيام الاتحاد الدولي للمحاسبة بتوجيه الهيئات المهنية بها عند صياغة المعايير في الدول التي تنتمي إليها مع تطوير تطبيقها **(درويش وبلال،1:2004)**.

2.1.1 : مفهوم المعيار المحاسبي الدولي:

يعرف المعيار بأنه نموذج أو قاعدة لقياس أداء، وتستخدم المعايير في كافة مجالات الحياة، والمعيار المحاسبي هو مقياس أو نموذج أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها ويؤدي المعيار عدة وظائف أهمها: **(ظاهر،2003: 119)**.

- يعتبر وسيلة مساعدة للارتقاء بمستوى الأداء المحاسبي لأعلى مستوى كفاءة ممكنة.
- يربط الأداء بزمن محدد ومسموح به.
- يستخدم في تسجيل العمليات المالية لإنتاج وبيع سلعة أو خدمة دفترياً وعرض نتائجها وبياناتها المالية بدقة وعدالة وتوقيت مناسب ويمكن الاعتماد عليه.

2.1.2: أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية:

تهدف عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية ما يلي (**المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 25**):

- إعداد ونشر معايير المحاسبية لأجل الصالح العام ويؤخذ بها عند تقييم قوائم مالية وتشجع القبول بها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
- العمل بشكل عام على تطوير وتوافق العمليات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بتنفيذ القوائم المالية.

هذا ويتم تحقيق أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية من خلال ما يلي: (**جربوع وحلس، 2001: 22-23**).

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك.
- إقناع الحكومات والشركات والمصارف والجهات المهنية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.
- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والمصارف بضرورة التزام الوحدات الخاضعة لإشرافها والتابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تطبيق هذا الالتزام.
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قياس الشركات والبنوك بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

2.1.3: العوامل التي دعت إلى إيجاد معايير المحاسبة الدولية

إن اتساع حجم الأعمال الدولية ودمج هذه الأعمال، وكذلك الاتجاه نحو الخصخصة أدى إلى إيجاد أسواق مالية والاهتمام المتزايد بالمعلومات التي توفرها القوائم المالية والتي تخدم مستخدميها في الاستثمار والتمويل، وبذلك أصبح لابد من الاهتمام بمعايير المحاسبة التي تعتبر أساسا يتم الاستناد إليه في إعداد تلك القوائم، ويمكن القول أن هنالك العديد من العوامل التي دعت إلى إيجاد معايير المحاسبة الدولية، ومن هذه العوامل: (**صيام والخداش، 2007: 15-17**)

- الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات.
- وجود شركات المحاسبة العالمية.
- زيادة حركة التجارة العالمية بين الدول.
- توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية.
- الحاجة الملحة إلى حماية الأموال المستثمرة في الأسواق العالمية.

2.1.4: أهمية معايير المحاسبة الدولية:

تتبع أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يلي: **(عابدين، 2006: 29-30)**

- توحيد وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال توحيد الطرق والممارسات التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المتشابهة، وإيصال نتائج الأعمال إلى مستخدمي القوائم المالية المباشرين وغير المباشرين، بحيث يمكن الاعتماد عليها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- تساعد معايير المحاسبة الدولية على التخطيط والمتابعة على المستوى القومي، مما يترتب عليه أن تكون البيانات القومية صحيحة وتعبر عن الواقع.
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدى إلى تقليص الفروقات القائمة في الأساليب والممارسات المحاسبية بين الدول خصوصاً فيما يتعلق بقياس الأرباح والمركز المالي ويجعل القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن نتائج الأعمال والأوضاع المالية.
- تساهم المعايير في زيادة ثقة المستثمرين، والقدرة على الحصول على التمويل، كما تسهل هذه المعايير إجراء المقارنة بين الشركات، وتوفر مصدراً متسقاً من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها أن تظل هذه المؤسسات بوضع يؤهل للمنافسة، وتنفيذ أعمالها بكفاءة.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعتبر خطوة مهمة باتجاه التعاون والتنسيق والتوحيد المحاسبي بين الدول المختلفة، وبالتالي تطوير مهنة المحاسبة.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيوفر جهداً كبيراً وأموالاً طائلة من قبل أعضاء الدول النامية، كانت ستحتاج إليها لوضع المعايير المحلية.
- إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بات مطلباً أساسياً لإدراج الشركات في البورصات، وبالتالي انفتاح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية.
- إن استخدام معايير المحاسبة الدولية سيسارع في تبني معايير عربية وإسلامية.
- إن استخدام معايير المحاسبة الدولية سوف يقدم حماية أكبر للمساهمين والجمهور بشكل عام.
- تلافى أوجه التضارب في الممارسات والبدائل المحاسبية.

2.1.5: خصائص معايير المحاسبة الدولية

إن انتشار الشركات والمصارف متعددة الجنسيات خلال الربع الأخير من القرن الماضي كان تحدياً للمعرفة المحاسبية، مع احتمالية زيادة حدوث بعض الأخطاء الجانبية التي تؤثر على مستقبل المؤسسات، ولمواجهة هذه الأخطاء فإنه يجب تقديم تقارير مالية مرحلية وقطاعية ملتزمة بالمعايير الدولية التي تساعد على ترشيد القرارات الإدارية وذلك من خلال توفر ما يلي: **(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 124)**

- تتميز بأنها قابلة للتحقق والتطبيق.
- تكون في متناول مستخدميها وفي الوقت المناسب.
- ذات قابلة للمقارنة.
- الوضوح والشفافية والدقة عند عرضها.

2.1.6: الجهات المستفيدة من معايير المحاسبة الدولية

إن تحديد الجهة التي تستفيد من المعلومات المحاسبية يتم من خلال تحديد الخواص الواجب توافرها في هذه المعلومات من حيث الشكل والمحتوى وطريقة العرض، فعلى سبيل المثال فإن المعلومات المقدمة لمستخدمين على قدر كاف من المعرفة يجب أن يتلاءم وإمكاناتهم، فهم يطمحون لتوفير الحقائق المتعمقة في هذه المعلومات بعكس المستخدمين العاديين الذين يحتاجون لحقائق عامة سهلة الفهم وخالية من التعقيدات، هذا ويمكن تصنيف الجهات المستفيدة من المعلومات والتقارير المالية المنشورة إلى ستة أصناف أساسية:

- مجموعة المساهمون في ملكية المشروع بمن فيهم المساهمون الحاليون والمتوقعون في المستقبل وحملة السندات القابلة للتحويل إلى رأس المال.
- مجموعة المقرضين بمن فيهم حملة السندات الحاليين والمتوقعون وكذلك الدائنين الذين يمولون المشروع على شكل قروض مضمونة أو غير مضمونة.
- مجموع الموظفين بمن فيهم الإدارة والمستخدمين.
- مجموع المحللين والاستشاريين بمن فيهم المحللون الماليون والاقتصاديون والاحصائيون والباحثون وغيرهم ممن يقدمون الخدمات الاستشارية.
- الحكومة بأجهزتها ذات العلاقة كمصلحة الضرائب والوزارات والدوائر المعنية بالإشراف على الأمور التجارية والصناعية والسلطات المحلية.
- الجمهور بشكل عام بما في ذلك دافعي الضرائب والمستهلكين والأحزاب السياسية وجمعيات حماية المستهلك وجماعة الضغط الديني.

هذا ولكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في مجالات الاستثمار والتمويل يجب توفر شرطين أساسيين هما: **(Alexander and Britton, 1999,222)**

- أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بالمصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

- أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة وذلك كي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام بحيث يمكن استخدامها أساساً لتقييم أداء المصارف والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

2.1.7: الهيئات المحاسبية المنظمة للمهنة دولياً وعربياً:

هناك منظمات محاسبية مهنية ودولية وعربية التي كان لها دور كبير في إصدار المعايير المحاسبية، وإثراء الفكر المحاسبي ومعالجة العديد من المشاكل المحاسبية وهي:

2.1.7.1 : لجنة المعايير المحاسبية الدولية

لجنة المعايير المحاسبية الدولية هي هيئة خاصة مستقلة تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت الأعمال ومنظمات عالمية، ولقد شكلت اللجنة في عام 1977، نتيجة اتفاق هيئات محاسبية مهنية من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة، ومنذ عام (1983) ضمت عضوية لجنة المعايير المحاسبية الدولية كافة الهيئات المحاسبية المهنية وهم أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين. **(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 15:1999)**

وقد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا دوليا واسعا بأهليتها رغم عدم وجود سلطة لديها لفرض معاييرها وقد التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في البلدان المختلفة، كالاتحاد الدولي للمحاسبة الذي يضم في عضويته مليوني محاسب، ويدار عمل اللجنة من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية الثلاثة المعينين من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومن أربعة منظمات مهتمة بوضع التقارير المالية وتكون عضوية المجلس لمدة سنتين ونصف، كما تضم اللجنة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين والجمعية الدولية لمعهد المدراء الماليين، وتسعى اللجنة لإقناع الحكومات والمنظمات المهنية المسئولة بالمعايير الدولية والتأكد من تطبيقها، كما تسعى اللجنة لإقناع الجهات المشرفة على أسواق المال المختلفة بإلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفق المعايير الدولية **(Nobes & Parker ,2000:70)**

2.1.7.2: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

يعتبر الإتحاد الدولي للمحاسبين أحد الجهات الدولية للمهنة، وقد تأسس في العام 1963 وذلك بموجب اتفاقية تمت بين (36) منظمة محاسبية مهنية من (49) دولة من دول العالم، ويهدف الاتحاد إلى تطوير ودعم مهنة مراجعة الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من

خلال إصدار أصول التدقيق الدولية وقد صدر حتى الآن عن الاتحاد 36 معيار، وفي العام 1982 اعترف الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن اللجنة الدولية لأصول المحاسبة هي صاحبة الأهلية والحق بإصدار أصول المحاسبة الدولية (**الحيالي وعلوان، 2002:31**).

وبذلك وضع الاتحاد نهاية الغموض والخلاف بينه وبين اللجنة من حيث الاختصاص وأهداف كل منهما، حيث يختص الاتحاد بمهنة المراجعة ويصدر عنه أصول المراجعة الدولية، وفي المقابل تهتم اللجنة بمهنة المحاسبة ويصدر عنها أصول المحاسبة الدولية، ويتخذ الاتحاد الدولي للمحاسبين من مدينة نيويورك مقراً له وينبثق عن الاتحاد سبع لجان: (**جربوع، 2002:14**)

أ. اللجنة الدولية لمهنة المراجعة.
ب. لجنة السلـوك.
ج. لجنة تقنية المعلومات.
د. لجنة التعليم المحاسبي.
هـ. لجنة القطاع العام الحكومي.
و. لجنة العضـوية.
ز. لجنة المحاسبة المالية والإدارية.

2.1.7.3 :المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:

تم تأسيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في العاصمة البريطانية (لندن) في العام 1983 ، حيث التقى عدد من قادة مهنة المحاسبة في العالم العربي في مقر الجمعية البريطانية للمحاسبين القانونيين، وقد تم الاتفاق على تأسيس هيئة مهنية تعنى بشئون مهنة المحاسبة والمراجعة في العالم العربي، وبعد عام واحد (العام 1984) أسس المجمع جمعية مهنية له في الأردن تعرف باسم (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، وتمكنت هذه الجمعية في العام 1987 من الحصول على عضوية أكبر مجمع مهني في العالم وهو (الاتحاد الدولي للمحاسبين) واللجنة الدولية لمهنة المراجعة، وهي الآن عضو في مجلس إدارة هذه اللجان، ويصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجلة مهنية تعرف باسم (مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، ويمنح المجمع شهادة مهنية (شهادة محاسب قانوني عربي) بعد دراسة منهاج محدد واجتياز الامتحانات التي تعقد في مراكز منتشرة في العديد من العواصم والمدن العربية (**جربوع، 2002: 17**).

2.1.7.4: الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

تأسس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في السبعينات من القرن الماضي في القاهرة، وقد أسس له معهد في عام 1979م يعرف باسم (المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق)، وله فروع ومراكز امتحانات في معظم الدول العربية، ويمنح المعهد شهادة مهنية تؤهل حاملها لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في العالم العربي (**جربوع، 2002: 16**).

2.1.7.5 : جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية

تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية في قطاع غزة في العام 1979، وقد تم تسجيلها بصفة رسمية في العام 1980، وكان من أهدافها الأساسية العمل على رفع مستوى مهنة المحاسبة في قطاع غزة، ووضع قواعد سليمة لمزاولتها، وفقاً للأصول العلمية والعملية، وأهم شروط العضوية كما تنص المادة (3) من النظام الأساسي هو أن يكون العضو حاصلا على شهادة بكالوريوس محاسبة، وقد تطور عدد الأعضاء من (80 عضو) في العام 1983، إلى أن زاد العدد في العام 2012 عن (6000 عضو).

المبحث الثاني
العوامل المؤثرة في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية والالتزام بتطبيقها

2.2.0: تمهيد

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هي المعايير التي أعلن عنها مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية، التي كانت تعرف مسبقاً باسم معايير المحاسبة الدولية التي صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي الهيئة السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ويمكن أن توصف هذه المعايير بأنها "لغة المحاسبة الدولية المشتركة"

2.2.1: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (المسمى والتعريف)

أصدر مجلس معايير الإبلاغ المالية الدولية بعض المعايير التي تساهم في ضبط الأداء المالي للعديد من العمليات المالية والمعالجات المحاسبية اللازمة مع بداية العام 2003، نوردها في هذه الدراسة لغرض إظهار أهميتها ودورها في هذا المجال وفقا للبيانات التالية:

- معيار الإبلاغ المالي(IFRS 1): وهو يتعلق بتبني أسس وقواعد إعداد التقارير المالية، حيث يتوجب على الشركة الإعلان صراحة وبشكل واضح بأن القوائم المالية معدة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي ووفق الإجراءات المنصوص عليها في المعيار.
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 2): وهو يبين بشكل مفصل وواضح المعالجة المحاسبية الواجب على الشركة القيام بها في حال استلمت الشركة سلعاً وخدمات في مقابل أسهم عادية من أسهمها أو أن تقوم بعمل التزام محدد مبنياً على أساس القيمة السوقية لأسهمها العادية أو الممتازة المتداولة في سوق رأس المال.
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 3): وهو يختص بتبني طريقة الشراء دون طريقة تجميع المصالح، كما يتطلب ضرورة تقويم كامل الأصول بالقيمة العادلة ومن الجدير ذكره أن هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (22).
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 4): وهو متعلق بعقود التأمين التي تقوم الشركة بإبرامها، حيث تناول نشاط التأمين من حيث الإفصاح عن البيانات المالية وأسس الاعتراف والقياس.
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 5): ويتعلق المعيار بالموجودات الثابتة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة عن الخدمة والتي تحتفظ المنشأة بها بقصد البيع، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (35).

- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 6): وهو يهدف بشكل أساس إلى تحديد التقارير المالية اللازمة في حال استكشاف الموارد المعدنية أو الطبيعية وفي حال تقييمها محاسبياً.
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 7): وهو يستهدف تقديم الإفصاحات عن البيانات المالية والتي ستؤدي إلى تقييم أهمية الأدوات المالية في يد إدارة المنشأة.
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 8): والهدف منه تحديد القطاعات التشغيلية الواجب الإفصاح عنها بحسب متطلبات المعيار والذي هو محور هذه الدراسة.
- معيار الإبلاغ المالي (IFRS 9): وهو يهدف بشكل أساسي إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية للشركة والتي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية سواءً داخليين أو خارجيين.

2.2.3: العوامل المؤثرة في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية

هناك بعض العوامل المؤثرة في الرغبة الدولية في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وأهمها:

2.2.3.1: البنية الأساسية المحاسبية

تؤثر البنية الأساسية المحاسبية للكيانات المالية في المصلحة نحو تبني تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من المكونات الآتية: **(الجرف، 15:2010)**

- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية والبنوك وغيرها.
- وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار، مجلس استشاري متخصص لتقديم المشورة والدعم، ومركز للبحوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، مجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.
- وجود ممارسة مهنية قوية ومتمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة.
- وجود موارد مالية وبشرية كافية.

2.2.3.2 : الشركات متعددة الجنسيات

عادة ما تتطلب الأنظمة المحلية التي تتواجد فيها الشركات متعددة الجنسيات القيام بإعداد قوائمها وفقاً للمبادئ المحاسبية والضوابط الصادرة عنها على أن تقوم بإعادة إعداد قوائمها المالية الموحدة في الدولة الأم لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية، ومن هنا تصبح تكلفة إنتاج معلومة محاسبية مرتفعة.

علاوة على ذلك فإن مكاتب المراجعة الكبرى تلزم المعنيين بمراجعة حسابات الشركة الأم بدفع أتعاب مراجعة عالية، وتصبح تكلفة إعداد قوائم مالية موحدة ومراجعتها عبئاً كبيراً على تلك الشركات، ومن هنا أصبح هناك ضغطاً من جانب الشركات الكبرى ومكاتب المراجعة الكبرى على هيئات صنع القرار الدولي لتبني مجموعة واحدة من معايير محاسبية.

كما أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات، وأبرزها كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة. **(المجربي، 41:2011)**

2.2.3.3: التداول في الأسواق العالمية

تظهر الحاجة المتزايدة إلى رأس المال في الشركات لتمكينها من تنفيذ أنشطتها الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن تلك الشركات، وبالتالي الحاجة إلى تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من المستثمرين والمقرضين.

وبذلك فإن غياب التنسيق بين الدول فإن كل شركة سوف تكون مطالبة بإعداد مجموعتين من القوائم المالية، الأولى وفقاً لمعايير دولة المنشأة والثانية وفقاً لمعايير الدولة المضيفة، وإذا تصورنا تداخل العلاقات الدولية على هذا النحو فإن صعوبة الإلزام بقواعد التداول في الدول المتعددة سوف يحول دون قيد وتداول الأوراق المالية للشركات المحلية والوطنية في الخارج.

ولهذا السبب فإن التنسيق الدولي بين الدول المختلفة بدأ على مستويين، الأول المستوى الثنائي والإقليمي الذي يأخذ شكل اتفاقيات لتسهيل عملية التداول البيني بين الدول المتفقة، والثاني على المستوى العالمي والدولي في إطار المنظمات الدولية العالمية. **(الجرف، 16:2010)**

2.2.3.4: الاستثمار في الأسواق العالمية

تظهر المشكلة التي ترافق عمليات الاستثمارات الأجنبية في صعوبة قراءه وفهم القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية للدول المستثمر فيها، ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جداً عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية.

ويرى (**المجربي، 42:2012**) أنه يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة، وبالتالي توجد مقاييس أو قيم مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية، ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة.

فالافتقار لقواعد محاسبية متناغمة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعولمة رأس المال، ويحد من قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بالبدائل الاستثمارية المتاحة وقيام المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية المقارنة للفرص الاستثمارية وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الشركات المنافسة، حيث أن الافتقار لقابلية المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على ما يلي:

- قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية.
- توصيات المحللين المالية وتوصياتهم وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.
- قدرة أي مستثمر لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي.
- قرار المنظمة المحلية بالنسبة لتعامل مع المورد الأجنبي.

2.2.4: مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

يتضح من أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يكون في الغالب اختيارياً باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دولياً، وبالتالي تكون الأولوية في التطبيق عند إعداد القوائم المالية في الدولة للمعايير والنظم والقوانين المحلية بما لا يتعارض مع معايير الإبلاغ المالي الدولية حيث يراعى ما يلي: (**جربوع وحلس، 24:2002**)

- إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أقل قوة من المعايير التي اقرها الاتحاد الدولي (IFAC)، تطبق معايير الاتحاد الدولي.
- إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أكثر وأشد قوة من معايير الإبلاغ المالي الدولية تطبق معايير القطر التي تؤدى فيه الخدمة.
- إذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الأم صالحة وأقوى وأشد صرامة من المعايير في القطر الذي تؤدى فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم.

2.2.5: العوامل التي تساعد وتدعم تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية

هناك عوامل تساعد في تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية بحسب التالي: **(حميدات، 125:2004)**.

- إن تبني الدول النامية لهذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.
- تساعد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية.
- تعتبر مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير خاصة فيها، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معايير خاصة فيها نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والفنية لديها.
- تعتبر مفيدة للشركات متعددة النشاط لخدمة عملائها الأجانب من جهة، وتوحيد القوائم المالية من جهة أخرى.
- تساعد المستثمر العالمي الذي يرغب بالاستثمار عالمياً.
- من الصعب تبني دولة معينة لمعايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية، ولكن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة من جهة محايدة "مجلس معايير محاسبية عالمية" يلقى استحسانا وقبولاً.
- إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملائمة وقابلية للمقارنات لهذه البيانات.
- تخدم أغراض العولمة والتخاصيه، خصوصاً في تقييم الأصول المعروضة للخصخصة.
- تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يحقق للبيانات المنشورة المعدة والمدققة بموجب تلك المعايير سمة الموثوقية وذلك بالإضافة إلى سمتي القبول العام والقابلية للمقارنة.

هذا ومن الجدير بالذكر أن هنالك هناك تشريعات دولية يعتبر إصدارها بمثابة تأييد وإلزام للمجتمع الدولي في اتجاه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وفي هذا السياق فقد تم إدراج مصدرين مهمين لدعم وتأييد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية هما: **(الجرف، 11:2010)**

- **المصدر الأول:** مساهمة المنظمة الدولية للبورصات العالمية (International (IOSCO Organization of Securities Commissionsفي معايير الإبلاغ المالي الدولية وتتمثل تلك المساهمة في مراجعة تلك المعايير وإقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات القيد والتداول الخارجي للشركات.
- **المصدر الثاني:** التشريع رقم (1606 لسنة 2002) الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي يلزم الشركات العاملة أو المقيدة في أي دولة من دول الإتحاد الأوروبي بأن تبدأ في استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية المجتمعة وذلك اعتباراً من (1 يناير 2005).

2.2.6: معوقات تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:

هنالك معوقات تقف في سبيل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية أهمها: **(حميدات، 2004: 126)**

- عوامل تتعلق بكل دولة حدة (سياسية واقتصادية وتنظيمية...)
- وجود تضارب بين التشريعات والقوانين الوطنية السائدة والحالة السيادية وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- صعوبة استبدال المعايير المحلية بمعايير محاسبية أخرى.
- صعوبة تطبيقها على المؤسسات الصغيرة.
- صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.
- اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظام الضرائب وغيرها.
- تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية إضافة إلى معايير محلية يخلق عبئاً متزايداً بخصوص تطبيق المعايير.
- الحاجة لوجود جمعيات أو هيئات وهيئة قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها.

2.2.7: منافع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنها تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركة بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءاً في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الاستثمار العالمي، فهناك منافع ومساوئ لتبني واستخدام معايير الإبلاغ المالي وهي كالتالي: **(المجربي، 2012)**

- تسمح للمجموعات متعددة الجنسيات بتطبيق النظم المحاسبية المتبعة على الشركات والفروع التابعة لها، التي تساعد على تحسين عمليات الاتصال فيما بينها ومن جودة الإبلاغ الإداري وبالتالي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات على مستوى المجموعة ككل.
- في ظل المنافسة المتزايدة فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تضع الشركات موضع مقارنة مقابل الشركات ذات النشاط المماثل.
- الشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لا تستطع بسبب التشريعات والقوانين المحلية لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى مما يحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال.

- إعادة الثقة للمستثمرين مما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- زيادة الشفافية والفعالية في حسابات الشركة وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة.
- إمكانية المقارنة بين القوائم المالية، خاصة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة.
- تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية ومن ثم التخفيض من التكاليف والحصول على رؤوس الأموال بالنسبة للشركات.
- تطوير نظام المعلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2.2.8: الجهات المختصة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

فيما يلي الجهات التي يتوجب عليها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وهي:

- **الشركات المساهمة:** تلتزم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).
- **الشركات غير المساهمة:** وهي شركات القطاع الخاص غير المساهمة وينصح بتطبيق هذه المعايير لما ستحققه من منافع على مستوى الأداء الداخلي وفي تعاملها مع الشركات المالية الوطنية والدولية.
- **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** فقد أصدر مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية معيار خاص بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك الشركات، وهكذا وسيكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية العامة للشركات الكبرى ومعايير مبسطة للشركات المبسطة والصغيرة.

ومن الجدير ذكره أن إلزام الشركات المذكورة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يحقق لها مزايا إضافية سواء من حيث مصداقية قوائمها وتسهيل تعاملاتها المالية الهادفة للحصول على تمويل أو في فتح أسواق جديدة خارج القطر الذي تعمل فيه أو من خلال اعتمادها ضمن الشركات الملتزمة دولياً بالمعايير، كما أن بإمكان الشركات خارج تلك الفئات أيضا الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ولكن بصورة اختيارية دون إلزام.

المبحث الثالث

أسس الإفصاح المحاسبي

2.3.0: تمهيد

ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة وإلزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي لجمعياتها العمومية **(جربوع 2001: 108)**، ونتيجة لزيادة حجم الاستثمارات والمضاربة في أسهم الشركات فقد أدي ذلك إلى زيادة الطلب على مزيد من الإفصاح، وقد كان لتعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وبخاصة كثرة المساهمين وتوكيلهم الإدارة بتسيير نشاطها دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تمثل في البداية في الإعلان عن ميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة ثم تطور الأمر إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد **(المطارنة، 17:2006)**.

ونظراً لتعدد الممارسات المحاسبية في معالجة العمليات المالية والإفصاح عنها من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى، فإن لكل شركة الحرية في اختيار ما تراه مناسباً من الطرق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا مناسباً، **(القاضي، وحمدان، 23:2001)**.

هذا وخلال الفترة من عام 1929 حتى 1933، حدثت أزمة كساد عامة سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى، وأدت تلك الأزمة إلى إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مما تطلب الأمر لجوء العديد من الشركات إلى الاقتراض لمحاولة درء الإفلاس وخوفاً من هبوط أسعار أسهمها مما يسرع في إفلاسها وغالباً ما كان يتم التضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، أما المساهمون أو المقرضون الذين كانت مصالحهم تتضرر من جراء الأخذ بهذه البيانات فكانوا يلجئون إلى القضاء لمساءلة المحاسب والمدقق والإدارة، وكثيراً ما كانت أحكام تصدر ضد المدقق أو المحاسب أو الإدارة دفاعاً عن مصالح المجتمع المالي ضد الغش، وقد أدى ذلك إلى ما يلي:

- مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها وحماية المحاسبين من ضغوط الإدارة والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي بسبب ترك الحرية للشركات في اختيار الطرائق المحاسبية التي تراها مناسبة. **(لطفي، 2006: 103)**

- إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عام 1934 التي تتولى مراقبة تداول الأوراق المالية مع تمتعها بحق فرض أيه قيود على الشركات المتداولة أسهمها وكما صدر قانون الأوراق المالية عام 1933 والذي يعد قانوناً متعلقا بالإفصاح حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية وتصبح متاحة لجميع من يريد الإطلاع عليها حتى يتمكن المستثمر من اتخاذ القرارات الرشيدة. **(عبد الله، 1995:39)**

وإثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة 1933م – 1973م إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصاً على مبدأ الإفصاح الكامل، فمنذ عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما:

- مبدأ الإفصاح الشامل والكامل.
- ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد.

ومازال هذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزا محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، ولقد توسع الإفصاح تدريجياً فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل والمركز المالي قائمتان جديدتان وهما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين للإفصاح عن التغيرات في حقوق المساهمين.

وفي ضوء ما سبق يتبين أن من أهم أسباب نشوء مبدأ الإفصاح يعود إلى عدة عوامل تتعلق بالأزمات الاقتصادية والحاجة إلى دقة وسلامة البيانات المالية والإفصاح عنها بصورة عادلة وثابتة ومتوازنة كما أن العوامل التالية تعتبر من ضمن أسباب نشوء الإفصاح:

- ظهور الشركات المساهمة العامة.
- الأزمات الاقتصادية خاصة الكبرى والعالمية.
- ظهور الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة.

2.3.1: ماهية الإفصاح

تناولت العديد من الكتابات موضوع الإفصاح وأوضحت بأنه يتمثل في المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أيه معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية **(خشارمة، 96:2003)** فهو بالتالي

يظهر القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة (**عبد الله،1995:39**).

هذا وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي أحد شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقاً لهدف معين.

2.3.2: أهمية الإفصاح

تعتبر الشركات المساهمة من القطاعات المهمة في الاقتصاد، حيث تشكل عاملاً مهماً في ازدهار الأعمال وتقوم بالمحافظة على الثقة في الاستثمار والاقتصاد، وذلك من خلال علاقتها بالجهات الحكومية ومن خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، لذلك فإن البيانات المالية لهذه الشركات تعتبر من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذ القرارات الاقتصادية، وأن الإفصاح الكافي في هذه البيانات سوف يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها الشركات، وفهم الميزات والمواصفات الخاصة بطبيعة أعمالها.

ونظراً لضخامة حجم رأس المال والأصول، فإن ذلك يتطلب وجود درجة عالية من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وذلك بتقديم معلومات يتم الاسترشاد بها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على القوائم المالية للشركات المساهمة ونتائج أعمالها وإيصالها للمستفيدين بهدف إعطاء الصورة الصحيحة في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات بناءً عليها، لذلك فإن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية المتعارف عليها يعطي مصداقية أكبر للقوائم المالية تؤدي إلى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، كما انتشار تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى سهولة وواقعية مقارنة البيانات المالية للشركات كما يؤمن مستوى من الوضوح والشفافية للبيانات المالية لطمأنة متخذي القرارات الاقتصادية.

وعلى ما سبق فالباحث يرى أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر سبباً أوليا ومهماً في حصول ثقة المتعاملين بالقوائم المالية كما أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والذي يعتبر نتيجة حتمية لتطبيق هذه المعايير.

2.3.3.: أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات للمستخدمين من أجل: (**Belkaoui, 266: 2004**)

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل "تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية".
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به، ووصف الضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

وعلى ما سبق تتضح أهداف وأهمية الافصاح بالنسبة للفئات المستخدمة للقوائم المالية للشركات خاصة الشركات المساهمة والتي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية ، والتي تعتبر قوائمها مصدر المعلومات الأول والأهم لهؤلاء المستخدمين لقوائمها المالية.

وعلى الرغم مما تعكسه متطلبات تحقيق أهداف الإفصاح إلا أنه قد تبرز بعض المعوقات التي قد تحد من نطاق هذا الافصاح والتي يجب على المنشأه محاولة التغلب عليها ومن ذلك **:(عاشور:2008)**

- العمل على توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين للاستفادة منها واستخدامها ضد المنشأة الأمر الذي قد يضر بمصالحها.
- زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي إلى تشويش وإرباك بين الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.
- إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.
- وجود شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما أن المعلومات الإضافية قد تضر بالشركة مثلاً في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاض في النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم، وإذا أظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تتحقق.

- خشية الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة بالتفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤ الخاطئ.

2.3.5: أنواع الإفصاح

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي: (**الجعبري، 2009**)

2.3.5.1: الإفصاح الكامل

يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

2.3.5.2: الإفصاح العادل

يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إصدار القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

2.3.5.3: الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

2.3.5.4: الإفصاح الوقائي

هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية.
- التغير في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

2.3.5.5: الإفصاح التثقيفي

يظهر هذا النوع من الإفصاح إثر تزايد أهمية الملائمة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

2.3.6: أساليب وطرق الإفصاح

يوجد العديد من طرق ووسائل الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر وسائل الإفصاح شيوعاً في الاستخدام: **(الجعبري، 2009)**

2.3.6.1: الإفصاح من خلال القوائم المالية

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وحقوق الملكية.

2.3.6.2: الإفصاح باستخدام مصطلحات واضحة ومتعارف عليها

مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضللاً في حالة حدوث العكس.

2.3.6.3: الإفصاح من خلال المعلومات بين الأقواس

يتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين/ الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

2.3.6.4: الإفصاح من خلال الملاحظات والهوامش

وهي من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن التقارير المالية.

2.3.6.5: الإفصاح من خلال التقارير والجداول الملحقة

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة أو غير ذلك.

2.3.6.6: الإفصاح من خلال تقرير رئيس مجلس الإدارة

وهذا التقرير يعتبر متمماً للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

2.3.6.7: الإفصاح من خلال تقرير المراجع الخارجي

وهو يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية وليست رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

الفصـل الثالث

"العرض والإفصاح للقطاعات التشغيلية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم (8)"

الفصل الثالث

العرض والإفصاح للقطاعات التشغيلية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم(8)

3.1.0: مقدمة

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء العديد من التعديلات على معايير المحاسبة الدولية وبدأ بإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية لتحل تدريجياً مكان تلك المعايير، وذلك لأسباب تتمثل في زيادة التناغم بين متطلبات المعايير الدولية ومتطلبات معايير المحاسبة الأمريكية (GAAP) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية، وجاءت بعض التعديلات استجابة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي اشتد أثرها في النصف الثاني من عام 2008.

وقد جاء ضمن التعديلات إلغاء معيار المحاسبة الدولي رقم 14 "التقارير القطاعية" وحل محله (معيار الإبلاغ المالي) رقم (8) القطاعات التشغيلية، ويأتي هذا الفصل لتحديد القطاعات التشغيلية ونطاق التطبيق وضوابط الإفصاح كما يلي:

3.2.0: التسلسل التاريخي للمعيار

جاء معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) (القطاعات التشغيلية) كنتيجة للتعديلات في معيار المحاسبة الدولية رقم (14) (التقارير القطاعية)، حيث قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1981 بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (14) والمتعلق بالتقارير القطاعية، والذي يتطلب من قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية الإفصاح عن: (الإيرادات الخارجية، الإيرادات من التحويلات بين القطاعات، قائمة تسوية لشرح الفرق بين إجمالي المبيعات والمبيعات القطاعية في حالة وجود فرق، والأرباح القطاعية والأصول القطاعية، وقائمة بالخدمات التي يقدمها كل قطاع، والأساس المتبع في تسعير التحويلات فيما بين القطاعات)، وفي العام 1991 تم إعادة صياغة معيار المحاسبة الدولي رقم (14) بإدخال بعض المصطلحات لأجل توفير بعض الاتساق بين هذا المعيار ومعايير المحاسبة الدولية الأخرى، وتم إصدار هذا المعيار الخاص بالتقرير عن المعلومات المالية لقطاعات الأعمال بصيغته النهائية في العام 1994 (**معايير المحاسبة الدولية 1997**). وقد نص على إرشادات عامة لتحديد قطاعات الأعمال والقطاعات التشغيلية، واقترح أنه من الممكن للمجموعات التنظيمية الداخلية أن توفر أساساً لتحديد القطاعات التي يمكن تقديم التقرير عنها، وإلا فإن المنشأة بحاجة إلى إعادة تصنيف البيانات بشكل جديد قد تغلب عليه زيادة كلفة إعادة التصنيف على الفائدة المرجوة منه.

وقد دفعت هذه المساوئ بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديل هذا المعيار في عام 1997، ليصبح باسم معيار المحاسبة الدولي رقم (14) المعدل، وليكون نافذ المفعول في الأول من تموز للعام 1998، على أن يتم تطبيقه على الشركات التي تغطي نشاطاتها قطاعات أعمال ومناطق جغرافية مختلفة، ويتطلب هذا المعيار من الشركات أن تقدم تقاريرها حول قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية، كما أنه يتطلب النظر إلى الهيكل التنظيمي الإداري والنظام الخاص بكل شركة لتحديد القطاعات، ما وإذا كانت القطاعات الداخلية مبنية على منتجات أو على قطاعات جغرافية مختلفة.

هذا ويحكم شكل التقرير طبيعة المخاطر وعوائد الشركة وما إذا كان يمثل قطاع عمل أو قطاعاً جغرافياً، فإذا كانت مخاطر وعوائد الشركة تتأثر بشكل كبير بالمنتجات فإن الشكل الرئيس لتقديم التقارير عن القطاع يكون قطاع عمل . ويقدم تقرير ثانوي حول القطاعات الجغرافية. أما إذا كانت مخاطر وعوائد الشركة تتأثر بالعمل في مناطق جغرافية متعددة فإن الشكل الرئيس لتقديم التقارير القطاعية يكون قطاعاً جغرافياً، ويقدم تقرير ثانوي حول قطاعات الأعمال (**لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2000**).

3.3.0 : أهمية وأهداف القطاعات التشغيلية

تنبع أهمية الإفصاح عن القطاعات التشغيلية من أهمية الإفصاح عموماً، فالمعيار يتطلب من المنشآت الإفصاح عن معلومات بهدف تمكين مستخدمي قوائمها المالية من تقييم معلومات عن طبيعة الأنشطة التجارية للمنشأة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.(**حميدات، 2009**).

وتوافر المعلومات القطاعية سواءً عن قطاع الأعمال أو القطاعات الجغرافية وذلك ليتمكن مستخدموا القوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومن مقارنة الأداء لشركة تعمل في قطاع معين مع شركة أخرى تعمل في نفس القطاع، أو المقارنة مع شركات ذات منتج واحد تعمل في نفس المجال، الأمر الذي يساعد بدوره المهتمين بالقوائم المالية على تقييم أداء الشركات بشكل أفضل، إذ أن نجاح الشركة كوحدة واحدة يعتمد على نجاح كافة القطاعات مجتمعة، كما إفصاح الشركات عن المعلومات قطاعية كافية يساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها الشركة وكذلك المخاطر في ظل توافر معلومات خارجية (**Robert,2002**).

كما أن تطبيق المعيار سيدعم كفاءة وفاعلية الإدارة في المجالات التالية: (**العوضي، 2008**).

- دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على عمل مقارنات بين قطاعات الأعمال والخدمات وقدرتهم على تقييم قطاعات الأعمال والخدمات.
- دعم كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على تقييم أداء العاملين والقطاعات حسب انجاز كل عامل وقطاع للهدف المرسوم له.
- تعزيز كفاءة وفاعلية الإدارة في قدرتها على التخطيط واتخاذ القرارات لما توفره هذه التقارير من معلومات ملائمة وكافية ودقيقة.
- زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في التعرف على مخاطر العمليات المحيطة بالقطاعات مبكراً.
- زيادة من كفاءة وفاعلية الإدارة في التعامل نع مشاكل القطاعات الخاصة بفضل ما تظهره التقارير القطاعية من معلومات دقيقة لا تظهرها القوائم الإجمالية.
- العمل على زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في الرقابة على أداء القطاعات الداخلية.
- العمل على زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في قياس قدرة القطاعات في تحقيق الربحية ومدى مساهمتها في ربحية المصارف.
- تعزيز كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد حجم التكاليف القطاعية وبالتالي العمل على تقليص التكاليف التي لا مبرر لها.
- دعم قدرة كفاءة وفاعلية الإدارة في دقة التنبؤ بأرباح القطاعات.
- زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة في قياس ربحية العميل.
- دعم قدرة الإدارة في تحديد حجم إيرادات القطاع ومدى مساهمته في الربحية.
- مساعدة الإدارة في تحديد أهم الخدمات وأكثرها رواجا.

3.4.0: نطاق المعيار

يشمل تطبيق المعيار المجالات التالية:

القوائم المالية للوحدات المستقلة التابعة للمنشأة الأم: التي يتم لها أوراق مالية متداولة وأسهم وسندات في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو مسجلة لدى هيئة أوراق مالية معينة).

القوائم المالية الموحدة: حيث تتصف الشركة الأم بتداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو كانت المنشأة تودع، بياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام (**حميدات، 2009**).

3.5.0: تعريف القطاعات التشغيلية

وهو جزء من المنشأة يمارس نشاطاً يولد إيرادات ويتكبد مصاريف ويتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي، ويكون للقطاع التشغيلي مديراً مسئولاً بشكل مباشر تجاه"متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة "لاتخاذ القرار حول الموارد التي يتم تخصيصها للقطاع، وتقييم أدائه والتي تتوفر معلومات مالية منفصلة بشأنه.

3.6.0: ضوابط تحديد القطاعات التشغيلية

هنالك العديد من الضوابط التي يتعين مراعاتها عند تحديد القطاعات التشغيلية أهمها:

- لا تعتبر جميع أجزاء المنشأة قطاعات تشغيلية، وقد لا يحقق المقر الرئيسي للمنشأة أو بعض الدوائر الوظيفية إيرادات أو تحقق إيرادات عرضية غير مهمة وبالتالي فهي لا تعتبر قطاعات تشغيلية.
- يكون للقطاع التشغيلي (مدير) ويكون مسئول بشكل مباشر تجاه "متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة"، وقد يكون مدير مسئول عن أكثر من قطاع وفي بعض المنشآت قد يكون مدير قطاع معين هو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة.

ومما سبق فقد اتضحت الفكرة الرئيسية لمتطلبات الإفصاح القطاعي بحسب المعيار والتي تم تلخيصها حتى تكون سهلة الفهم وقابلة للتطبيق، كما تم تحديد الضوابط الخاصة بعمل المعيار.

3.7.0: أسلوب تحديد القطاعات المشمولة في التقارير المالية

يبين المخطط التالي أسلوب تحديد نوعية القطاعات التشغيلية المطلوب الإفصاح عنها حسب المعيار، حيث يتوجب على الشركات في البداية تحديد القطاعات المشمولة في التقارير المالية والتأكد ما إذا كانت تحقق معايير التجميع واستيفائها لشرط العتبات الكمية، كما يتعين تحديد ما إذا كانت هذه القطاعات تشكل 75% من إيرادات المنشأة إلى جانب ضرورة الإفصاح عن أيه قطاعات أخرى كقطاعات إضافية في حال لم تستوفي شروط التجميع، ويبين الشكل التالي خطوات تحديد القطاعات المشمولة بالمعيار:

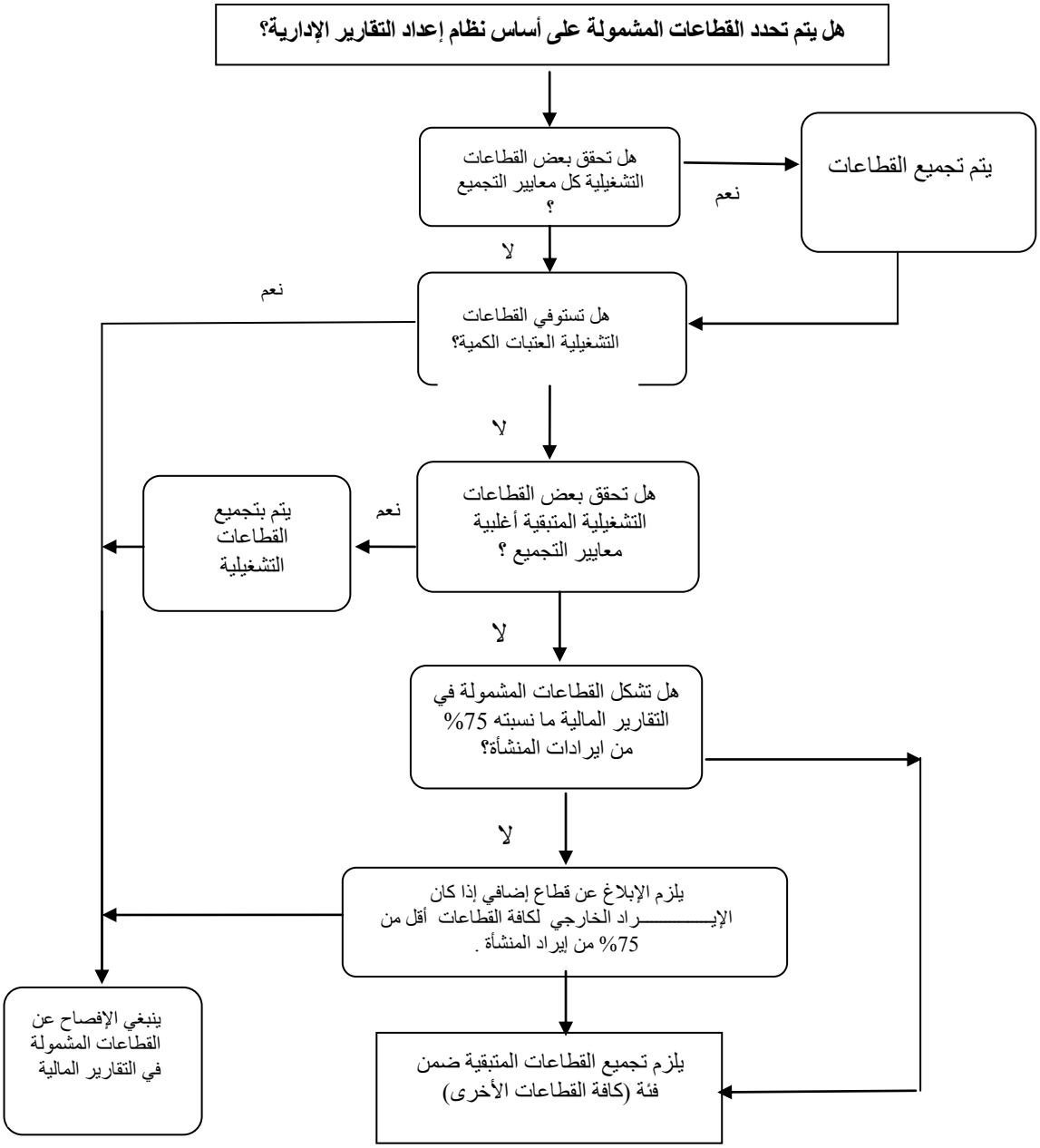

المصدر: (معايير المحاسبة الدولية، 2010)

3.8.0: (العتبات الكمية) وكيفية تحديد القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية

هنالك العديد المحددات (العتبات الكمية) التي يتعين مراعاتها عند تعريف وتحديد القطاع الواجب الإفصاح عنه بالتقارير المالية للمنشأة وأهمها:

- بلوغ الإيرادات الداخلية (للقطاعات الأخرى داخل المنشأة) والقطاعات الخارجية (العملاء) 10 % أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد لكافة القطاعات التشغيلية.
- بلوغ نتيجة القطاع التشغيلي سواء ربحاً أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات التشغيلية من الربح أو النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات من الخسارة **أيهما أكبر** في مبلغها المطلق.
- بلوغ موجودات (أصول) القطاع 10% أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات التشغيلية.

هذا (ويسمح للمنشأة بالإفصاح والتقرير عن قطاع معين بشكل منفصل حتى إذا لم يستوفي أي من الشروط الثلاثة السابقة، إذا اعتقدت الإدارة بأن المعلومات حول ذلك القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية) وذلك في الحالات التالية:

- إذا كان مجموع الإيراد الخارجي للقطاعات أقل من 75% من إجمالي الإيراد الموحد يتم اعتبارها قطاعات تشغيلية إضافية ويجب التقرير عنها. ولكن عندما تصبح تلك القطاعات تشكل ما مجموعه 75% على الأقل من مجموع الإيراد الموحد فإنه يجب في هذه الحالة اعتبارها قطاعات تشغيلية.
- القطاعات التشغيلية التي لم تستوفي الشروط والغير مشمولة بالتقارير المالية بشكل منفصل يتم الإفصاح عنها ضمن فئة "كافة القطاعات الأخرى".
- يتم الإفصاح عن أي قطاع في حال لم يستوفي شروط التقرير السابقة إذا اعتبرت إدارة المنشأة هذا القطاع ذو أهمية متواصلة.
- إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على أنه قطاع مشمول في التقارير المالية للفترة المالية الحالية، فإنه يتم إعادة عرض بيانات هذا القطاع لأغراض المقارنة عن الفترة السابقة التي لم يحقق فيها القطاع شرط الـ 10%.

3.9.0: الإفصاح عن القطاعات التشغيلية

تتبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية في المنشأة بغرض إظهار المخاطر والعوائد والمتعلقة بعملها من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول العملاء الرئيسين، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية هذا المعيار (IFRS 8) النافذ المفعول اعتبارا من يناير 2009 محدداً المعلومات التي يتعين التقرير والإفصاح بشأنها، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية دون الإفراط فيها، وحتى لا تشكل عبئاً على مستخدمي تلك المعلومات، ويجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن من تقييم الطبيعة والآثار المالية لأنشطتها التجارية في ظل البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عما يلي لكل فترة تعرض بها قائمة الدخل الشامل: (لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2009)

3.9.1: معلومات عامة

وتتضمن تلك المعلومات ما يلي:

- العوامل المتعلقة بتحديد قطاعات المنشأة (مثال: تنظيم المنشأة على أساس الاختلاف في نوعية المنتجات والخدمات، المناطق الجغرافية، البيئة التنظيمية أو خليط من تلك العوامل).
- أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية إيراداته منها.

3.9.2: معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي

وتتضمن تلك البيانات المعلومات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف الخاصة بالقطاع، ومعلومات حول أصول والتزامات القطاع، وأساس القياس المستخدمة.

3.9.3: المطابقات

يعنى بالمطابقات هو إجراء المقابلة بين إجمالي إيرادات ومصروفات القطاع، وأصول والتزامات القطاع والبنود الأخرى المهمة مع المبالغ المتعلقة بالمنشأة ككل، كما يجب إعداد (تسوية) بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقرير المالي مع مبالغ قائمة المركز المالي للمنشأة ككل.

3.9.4: معلومات وصفية حول قطاعات المنشأة

يقضي المعيار ضرورة الإفصاح عن أيه معلومات وصفية حول قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية والتي تحتوى على وصف أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع مشمول في التقارير المالية إيراداته.

3.9.5 معلومات حول الربح أو الخسارة والأصول والالتزامات:

يتوجب على المنشأة الإفصاح عن أرباح أو خسائر وإجمالي الأصول والالتزامات لكل قطاع مؤهل للتقرير عن معلوماته بشكل منفصل، إذا كان يتم تزويد هذا المبلغ بشكل منتظم إلى متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة، كما على المنشأة الإفصاح عن البنود التالية حول القطاع: **(حميدات، 2009)**

- الإيرادات من العملاء الخارجيين.
- الإيرادات من العمليات مع القطاعات التشغيلية الأخرى داخل المنشأة.
- إيراد الفائدة.
- مصروف الفائدة.
- الإهلاك والإطفاء.
- حصة المنشأة في ربح أو خسارة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية.
- مصروف أو (دخل) ضريبة الدخل.
- البنود غير النقدية الهامة نسبياً باستثناء الإهلاك والإطفاء.

3.9.6: المطابقات مع بنود القطاعات التشغيلية وإيرادات المنشأة

يتطلب المعيار قيام المنشأة بتقديم عرض ومطابقة البنود التالية:

- إجمالي إيرادات القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع إيرادات المنشأة.
- إجمالي أرباح أو خسائر القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع أرباح أو خسائر.
- المنشأة قبل الفوائد والضرائب والعمليات الموقوفة.
- إجمالي أصول القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع أصول المنشأة.
- إجمالي التزامات القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع التزامات المنشأة.

3.9.7 : عرض المعلومات القطاعية المقارنة للفترة السابقة

تقضي بنود الإفصاح أنه في حال قيام المنشأة بتعديل هيكلها التنظيمي الداخلي بشكل يؤدي إلى تغيير في تركيبة قطاعاتها المشمولة في التقارير المالية، يجب عندها إعادة عرض المعلومات المقارنة للفترات السابقة بما فيها الفترات المرحلية، إلا إذا كانت المعلومات التي سيتم إعادة عرضها وبيانها غير متوفرة وتكلفة إعدادها باهظة، ويجب عند إعادة عرض معلومات الفترات السابقة الإفصاح عن ذلك.

وفي حالة عدم عرض المعلومات القطاعية لفترات سابقة لتعكس التغيير بما في ذلك الفترات المرحلية، فيجب على المنشأة أن تفصح (في السنة الحالية التي حدث فيها التغيير) عن المعلومات القطاعية للفترة الحالية وفق الأساس القديم والأساس الجديد للقطاعات إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً.

3.10.0: الإفصاح حول تبني المنهج الإداري في القياس:

يتطلب المعيار من المنشأة أن تكون البنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية التي يتم التقرير عنها بموجب هذا المعيار هي ذاتها التي تم التقرير عنها ورفعها لمدير أو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة لأغراض اتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه، **فيلزم الإفصاح عن المعلومات التالية: (لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2010)**.

- أساليب القياس المتبعة في قياس أرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع التشغيلي.
- أساس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات بشكل منفصل في التقارير المالية.
- الفروقات بين مقاييس أرباح وخسائر القطاعات التشغيلية المشمولة وأرباح وخسائر المنشأة.
- الاختلافات بين مقاييس الأصول المتعلقة بالقطاعات المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بأصول المنشأة.
- الاختلافات بين مقاييس الالتزامات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بالالتزامات الكلية للمنشأة.

3.11: الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة

يقتضي المعيار بوجوب الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة كما يلي: **(لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2009)**

معلومات حول المنتجات والخدمات

على المنشأة الإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو لكل مجموعة من الخدمات والمنتجات المتشابهة.

معلومات حول المناطق الجغرافية

وتشمل تلك المعلومات ما يلي:

- الإيرادات من العملاء الخارجيين المتأتية من دولة مقر المنشأة، بالإضافة للإيرادات المتأتية من كافة الفروع الأخرى التي تستمد منها المنشأة إيراداتها.
- الأصول غير المتداولة (طويلة الآجل) التي تقع في بلد إقامة المنشأة و التي تقع في كافة الدول الأجنبية التي تحتفظ فيها المنشأة بأصول.

معلومات حول العملاء الرئيسين (كبار العملاء)

على المنشأة أن تفصح عن معلومات حول اعتمادها على عملاء رئيسين، وإذا كانت الإيرادات المتأتية من العمليات مع عميل خارجي واحد تساوي 10 % أو أكثر من إيرادات المنشأة، فإنه يجب على المنشاة الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن إجمالي مبلغ الإيرادات من كل عميل رئيسي وهوية القطاع أو القطاعات التي ينتمي إليها مثل هؤلاء العملاء دون الإفصاح عن هوية عميل رئيسي أو مبلغ الإيرادات المتأتية لكل قطاع من ذلك العميل.

3.12: متطلبات الإفصاح وفقاً لبعض التطبيقات الدولية

لأغراض التعرف على تطبيقات بعض الدول المتقدمة في مجال الإفصاح القطاعي والوقوف على دلالاتها ودور وحالات كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة (بريطانيا) كونهما من الدول الرائدة في هذا المجال، يتم تسليط الضوء فيما يلي على ما ورد في المعايير الصادرة في البلدين.

3.12.1: متطلبات الإفصاح القطاعي في الولايات المتحدة الأمريكية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة إلى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، إذ تعد الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تفصح عن هذه المعلومات، حيث طلبت هيئة الأوراق المالية ذلك في العام 1969.

فمتطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت بعد جهود ودراسات متتالية قام بها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (Financial Accounting Standard Board-FASB) والتي انتهت بإصدار معيار المحاسبة الأمريكي رقم (SFAS No.14) عام 1976، والمعني بالتقارير المالية لقطاع الأعمال والذي تطلب من قطاعات الشركة الإفصاح عن (الإيرادات من العملاء الخارجيين، الإيرادات من التحويلات الداخلية، صافي الدخل أو الربح التشغيلي، الأصول، مصاريف الاستهلاك، المصاريف الرأسمالية، صافي الربح أو الخسارة في الشركات الزميلة، المبيعات المحلية ومبيعات التصدير) لكل قطاع، والمبيعات للعملاء الرئيسين في حال كون ذلك يشكل 10% فأكثر من إجمالي المبيعات (SFAS No14)، بعد ذلك أجريت تعديلات على المعيار آخذة بعين الاعتبار رأي الإدارة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية حيث توصل مجلسي معايير المحاسبة الأمريكية والكندية تحت وصاية مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار مسودة تتعلق بالمعلومات القطاعية في العام 1996 (SFAS No.131)، واعتبر هذا المعيار ساري من العام 1997، ويتطلب الإفصاح (الإيرادات الداخلية والخارجية، الربح أو الخسارة، مصاريف البحث والتطوير، حصة صافي الربح في الشركات الزميلة، ضريبة الدخل، البنود الغير عادية، إجمالي الموجودات، إجمالي المطلوبات، حصة الاستثمار في الشركات الزميلة، المصروفات الرأسمالية) لكل قطاع (SFAS No.131).

ومن الملاحظ زيادة عدد البنود التي يجب الإفصاح عنها تبعاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (131) (SFAS No.131) مقارنة بالبنود التي يتم الإفصاح عنها تبعاً للمعيار المحاسبي رقم (14) (SFAS No.14) (**Herrmann & Thomas,2000**).

3.13.2: متطلبات الإفصاح القطاعي في المملكة المتحدة

في العام 1965 تم إصدار قانون يتعلق بالإفصاح القطاعي في بريطانيا، وتوجب الإفصاح في التقارير المالية لكل شركة مدرجة في السوق المالي عن (المبيعات لخطوط الإنتاج، المبيعات الجغرافية) والإفصاح عن الأرباح القطاعية في حال أن هذه الأرباح غير عادية وأعلى من الأرباح في السوق، وقد تم دعم المتطلبات بقانون الشركات الصادر عام 1976، وفي العام 1985 تم إصدار قانون جديد كان من أهم ما جاء فيه دمج خطي إنتاج في حال أن احدهما لا يشكل أهمية

نسبية، وفي العام 1990 تم إصدار (SSAP No.25) (التقارير القطاعية)، وتطلب هذا المعيار الإفصاح عن (المبيعات الخارجية لكل قطاع، المبيعات بين القطاعات، صافي الربح لكل قطاع قبل الضريبة، حقوق الملكية لكل قطاع، البنود الغير عادية لكل قطاع، صافي الأصول لكل قطاع و نسبة المساهمة في الشركات الزميلة إذا بلغت نسبتها 20% فأكثر من صافي الأصول أو الأرباح) مع عرض قائمة تسوية لشرح الفروق في حالة وجودها بين القيم المجمعة من القطاعات وإجمالي القيمة لكل قطاع **(Robert ,2002).**

3.13.3: بيان تاريخي بتسلسل معايير التقارير القطاعية

وفي نفس الإطار السابق فإنه من الأهمية الإشارة أيضاً إلى التطورات التاريخية لعمليات صدور معايير التقارير القطاعية في بلدان العالم المتقدمة إلي جانب المعايير الدولية.

جدول رقم: (1)

جدول: معايير التقارير القطاعية الدولية حسب تاريخها وجهة إصدارها

Jurisdiction مكان السريان	Issuing Body صادر عن	Title المسمى	Pronouncement رمز المعيار	Date Issued ت.الإصدار
أمريكا	FASB	Financial Reporting for Segments of a Business Enterprise التقارير المالية عن القطاعات لمؤسسات الأعمال	SFAS 14	ديسمبر 1976
دولي	IASC	Reporting Financial Information by Segment التقرير عن المعلومات المالية حسب القطاع	IAS 14	أغسطس 1981
بريطانيا	ASC/ICAEW	Segmental Reporting التقارير القطاعية	SSAP 25	يونيو 1990
أمريكا	FASB	Disclosure about Segments of an Enterprise and Related Information الإفصاح عن قطاعات المنشأة وعن المعلومات ذات صلة	SFAS 131	يونيو 1997
دولي	IASC	Segment Reporting التقارير القطاعية	IAS 14R	أغسطس 1997
دولي	IASB	Operating Segments القطاعات التشغيلية	ED 8 مسودة مشروع	يناير 2006
دولي	IASB	Operating Segments القطاعات التشغيلية	IFRS 8	نوفمبر 2009

3.14.0: الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الإفصاح والإبلاغ المالي في فلسطين

كانت المرجعية القانونية التي تحكم ممارسات الإفصاح والإبلاغ المالي في المناطق الفلسطينية قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية تقتصر على قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964، وعلى قانون الشركات الفلسطيني رقم 19 لسنة 1930، والصادر في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين وقانون التدقيق الأردني لسنة 1961، وغني عن القول أن تلك المرجعيات قديمة ولا تتناسب مع ممارسات الإفصاح والإبلاغ المالي الحديثة.

وتعتبر البيئة القانونية بمثابة البنية التحتية لبناء قطاع أوراق مالية منظم ويحفظ حقوق المساهمين والمؤسسات العاملة في هذا القطاع، ولذلك أولت السلطة الوطنية الفلسطينية هذا الجانب اهتماماً خاصاً منذ تأسيسها في العام 1994، حيث قامت بخطوات إصلاحية في النواحي التشريعية والمؤسسية والتنظيمية من أجل مواكبة جهود التنمية الفلسطينية، ففي المجال المؤسسي تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية في العام 1995، للإشراف على القطاع المصرفي، وتم خلق هيئة الرقابة العامة عام 1997 لتقوم بدور ديوان المحاسبة والإشراف على المؤسسات الحكومية، ومن ثم جاء قرار إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1997، لكي يلبي الحاجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية من خلال حشد المدخرات في الداخل والخارج بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، أما في المجال التشريعي فقد تم إصدار القوانين التالية: قانون سلطة النقد الفلسطينية (1997)، قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين (1998)، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية (2001)، وقانون المصارف (2002)، وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات (2004).

ومن الجدير بالذكر أن معظم القوانين التي تم إصدارها إضافة إلى تعليمات وأنظمة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني (بورصة فلسطين) الداخلية، تحدد وبشكل واضح أن معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية أصبحت المرجعية الرسمية التي تحكم ممارسات الإفصاح والإبلاغ المالي في فلسطين، الأمر الذي يعتبر نقطة تحول في تلك الممارسات (**أبو شربة، 2009**).

وعليه فإن مسائل الإفصاح في الأطر القانونية والتنظيمية في بورصة فلسطين للأوراق المالية والتي تحكم ممارسات الإفصاح والإبلاغ المالي للشركات المدرجة فيه تتضمن متطلبات الإفصاح في كل من مجموعة القوانين ذات العلاقة ومجموعة الأنظمة والتعليمات في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

وفي نفس الإطار فإن بورصة فلسطين للأوراق المالية قد حددت أيضا المتطلبات الضرورية للشركات المطلوب إدراجها في البورصة والتي من أهمها ضرورة إصدار تقارير يفصح فيه عن أداء الشركات المدرجة بشكل دوري سنوياً وبما يتفق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حيث جاء صدور قانون الأوراق المالية في العام (2004)، وقانون هيئة سوق رأس المال في العام (2004) وذلك إلى جانب صدور العديد من التعليمات واللوائح التنفيذية لتطبيق القوانين ذات العلاقة.

ومن الجدير بالذكر أن إصدار الأسهم والاكتتاب بها وتداولها في فلسطين خلال عهد الاحتلال الإسرائيلي (قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية) يتم عشوائيا وبدون قواعد نظامية، فقد كانت الفلسطينية توكل آمر الاكتتاب بأسهمها إلى بعض البنوك أو محلات الصرافة في حين دائرة حملة الأسهم في الشركة تتولى جميع القضايا حول ملكية حملة الأسهم، فإذا أراد حامل الأسهم بيع أسهمه على سبيل المثال فكان عليه تمرير العملية من خلال دائرة حملة الأسهم أو من خلال محل صرافة النقود (**خليفة، 1999**) وفي مثل هذه الحالة فإن كلا من البائع والمشتري لم يكن يستطيع التحقق من القيمة العادلة أو الحقيقية لأسهمه.

إلا أن هذه الحالة قد تغيرت مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد كان إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية على أجندة جهود التنمية الاقتصادية التي شرعت بها من اجل أن تلعب دوراً أساسياً وهاماً في التنمية الاقتصادية، ففي العام 1995 حصلت شركة باديكو على موافقة السلطة الفلسطينية على إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية في مدينة نابلس وتم توقيع اتفاقية تشغيل السوق في العام 1996، وقد نصت اتفاقية التشغيل على استخدام نظام الكتروني ومنحت السوق عددا من الحقوق وفي مقدمتها إصدار الأنظمة والتعليمات التي تنظم نشاطاتها المختلفة بحيث يخضع الإشراف لوزير المالية، ففي جوهر الاتفاقية كان وزير المالية مسئولاً عن السوق الأولى بينما كان سوق فلسطين للأوراق المالية مسئولاً عن السوق الثانوي وتم افتتاح أولى جلسات التداول في العام 1997.

وفي مطلع شباط من العام 2010 كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية، وفي أيلول 2010 أطلقت السوق عن هويتها المؤسساتية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية متخذة من "فلسطين الفرص" شعارا لها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004. وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في للأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

في العام 2009، وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ33 عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية. حيث بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 شركة كما بتاريخ 2012/07/03 بقيمة سوقية حوالي 2.8 مليار دولار، موزعة على خمسة قطاعات هي: (البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات). في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى 9 شركات. تتمثل القيم والمبادئ الأساسية للبورصة في الحوكمة الرشيدة، وتحقيق العدالة، والشفافية، والكفاءة، وتوفير الفرص المتساوية لكافة المستثمرين

الأهداف الرئيسية للبورصة

تعمل بورصة فلسطين للوصول إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: (بورصة فلسطين للأوراق المالية)

- توفير بيئة تداول آمنة ومواتية تتمثل بالكفاءة والعدالة والشفافية.
- تنمية الوعي الاستثماري لدى المجتمع المحلي وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والملتقيات الاقتصادية المحلية والعربية والدولية.
- تطوير الاستثمارات المحلية واستقطاب فلسطيني الشتات ورأس المال الأجنبي.
- زيادة عمق البورصة من خلال الاستمرار في إدراج شركات جديدة وتوفير خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة.
- خلق بيئة عمل مهنية داخل البورصة بالتركيز على تطوير الكوادر البشرية، ومواكبة آخر تطورات تكنولوجيا الأسواق المالية.

الفصـل الـرابع

"الطريقــة والإجــراءات"

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

المقدمة:

يتناول هذا الفصل الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة بحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها، كما انه يحاول الإجابة على السؤال الأساسي حول ماهية وطبيعة الظاهرة موضوع البحث، ويشمل ذلك تحليل الظاهرة، وبيئتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، ومعنى ذلك أن الوصف يتم أساساً بالوحدات أو الشروط أو العلاقات أو الفئات أو التصنيفات أو الأنساق التي توجد بالفعل، وقد يشمل ذلك الآراء حولها والاتجاهات إزائها، وكذلك العمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ومعنى ذلك أن المنهج الوصفي يمتد إلى تناول كيف تعمل الظاهرة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ويبلغ عددها 48 شركة مدرجة ومسجلة ويتم تداول أسهمها منها 34 شركة تحتوى تخضع لمتطلبات المعيار حيث تتوفر فيها قطاعات(منتجات –خدمات – جغرافية) وذلك من خلال الإطلاع على تقاريرها المالية المنشورة ، ويضم المجتمع فئة المختصين والعاملين الأساسيين الذين يقومون بمهام المحاسبة والمرجعة ورؤساء الأقسام المسئولين عن إعداد وعرض القوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددهم (60) فرداً، ونظراً لصغر حجم الدراسة فإن عينة الدراسة تشمل جميع أفراد المجتمع.

البيانات الوصفية لعينة الدراسة:

1. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (4.1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم	6	10
بكالوريوس	38	63.3
دراسات عليا	16	26.7
المجموع	60	100

تبين من الجدول السابق أن 63.3% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، في حين 26.7% مؤهلهم العلمي دراسات عليا بينما 10% مؤهلهم العلمي دبلوم، ويشير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة مؤهلين تأهيلاً أكاديمياً ملائماً مما يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الإستبانة بشكل علمي.

2. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

جدول (4.2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة	37	61.7
ادارة اعمال	15	25
علوم مالية ومصرفية	8	13.3
المجموع	60	100

تبين من الجدول السابق أن (61.7%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، بينما (25%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال، في حين (13.3%) تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، الأمر الذي يشير إلى أن معظم أفراد العينة ذات صلة بموضوع الدراسة وأنهم من ذوي الخبرة في نفس المجال مما يعد مؤشراً إيجابياً باتجاه قدرة المجيبين على فهم أسئلة الإستبانة وقدرتهم على فهم المعالجات المحاسبية والإفصاح حول القطاعات التشغيلية.

3. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

جدول (4.3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة%
من سنة الي خمس سنوات	14	23.3
من 5 الي 10	12	20
من 10 الي 15	17	28.3
15 سنة فاكثر	17	28.3
المجموع	60	100.0

تبين من الجدول السابق أن (28.3%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح الخبرة العملية لديهم ما بين (10 سنوات إلى 15 سنه)، أو أكثر من (15) سنه، بينما (23.3%) تتراوح الخبرة العملية لديهم ما بين سنة واحدة إلى (5) سنوات، في حين (20%) تتراوح الخبرة العملية ما بين (5) سنوات الي (10) سنوات، وتشير البيانات السابقة إلى أن المجيبين على الإستبانة لديهم خبرات كافية تؤهلهم لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عليها.

4. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

جدول (4.4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة%
محاسب رئيسي	16	26.7
رئيس قسم الحسابات	24	40
مدقق حسابات داخلي	20	33.3
المجموع	60	100.0

تبين من الجدول السابق أن 26.7% من أفراد عينة الدراسة يعملون كمحاسبين رئيسيين، بينما 33.3% يعملون كمدققين حسابات داخليين ، في حين 40% يعملون كرئيس لقسم الحسابات، وبالتالي فإن الفئة المستهدفة هم من العناصر الفنية المتخصصة القادرة على الإجابة على أسئلة الدراسة.

5. توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المبحوثين في مجال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل عام

جدول (4.5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

عدد الدورات	التكرار	النسبة%
دورتان	19	31.7
دورة	15	25
لا يوجد	26	43.3
المجموع	60	100

تبين من النتائج الموضحة في جدول (9) أن 43.3% من أفراد عينة الدراسة لم يلتحقوا بدورا في مجال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، بينما 25% التحقوا بدورة واحدة في مجال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، و31.7% التحقوا بدورتان في مجال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، ومن هنا يتضح ان نسبة كبيرة تصل إلى (68.3%) من افراد العينة التحقت بدورة واحدة فقط او لم تلتحق بأي دورة في مجال المعايير الدولية على الرغم من ان الدورات التدريبية في مجال المعايير الدولية تعد المدخل الأساسي والرئيسي لكسب المهارات الفنية والتطبيقية في مجال المعايير الدولية وتحويل العلوم النظرية إلى واقع عملي، وحتى يتمكن العاملون من التنفيذ الواعي لمتطلبات الافصاح وفقاً للمعايير الدولية وليتمكنوا من تحقيق الاهداف العامة لهذه المعايير وتنفيذ متطلباتها، فإن ذلك يتطلب مهارات فكرية وعقلية وعملية من الضروري ان يتمتع بها العاملين، ولا يكون ذلك إلا من خلال اجتياز دورات تدريبية مكثفة ومتواصلة لكل ما هو جديد في مجال المعايير الدولية.

6. توزيع أفراد العينة حسب تلقي دورة تتعلق بمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (8)

جدول (4.6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تلقي دورة تتعلق بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)

هل تلقيت دورة	التكرار	النسبة%
نعم	7	11.7
لا	53	88.3
المجموع	60	100

تبين من الجدول السابق أن 88.3% من أفراد عينة الدراسة لم يتلقوا أي دورة في معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (8)، بينما 11.7% تلقوا دورة في معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (8) وهذا يدل على أن متطلبات الافصاح بحسب معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (8) غير واضحة للغالبية العظمى من

أفراد عينة الدراسة، وهو ما سيكون له الأثر البالغ على مستوى الالتزام بمتطلبات هذا المعيار، ما يستوجب عمل دورة متخصصة في مجال معيار القطاعات التشغيلية حتى يتوضح أهداف ومتطلبات الافصاح الخاصة بالمعيار للعاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث استبانة لغرض جمع البيانات وذلك وفق المراحل التالية:

- إعداد استبانه أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع المعلومات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي بحسب ما يراه المشرف.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين حيث قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة تتكون 15 مبحوث ، وبعد قراءه نتائجها وجد أنها تنسجم مع الدراسات السابقة وبذلك فقد تم دمجها واعتمادها ضمن الدراسة.
- توزيع الاستبانة بالشكل النهائي بعد التعديلات على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أقسام رئيسية كالتالي:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

القسم الثاني: وتشمل فقرات الاستبانة المكونة من (43) فقرة وفق المحاور التالية:

- **المحور الاول:** تحديد القطاعات التشغيلية (العتبات الكمية) واشتملت على 8 فقرات.
- **المحور الثاني:** الإفصاح عن القطاعات التشغيلية واشتملت على 14 فقرة.
- **المحور الثالث:** الإفصاح حول تبني المنهج الاداري في القياس واشتملت على 5 فقرات.
- **المحور الرابع:** الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشاة واشتملت على 8 فقرات.
- **المحور الخامس:** معوقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي واشتملت على 8 فقرات.

- **تصحيح الاستبانة:**

قام الباحث باستخدام مقياس خماسي يعكس أوزان فقرات الاستبانة، بحيث تعطى الإجابة موافق بدرجة عالية (5) درجات، والإجابة موافق (4) درجات، والإجابة موافق بدرجة متوسطة (3) درجات، والإجابة غير موافق (2) درجتين، و الاجابة غير موافق بشدة (1) درجة.

جدول (4.7) يوضح مقياس

الاجابات

المقياس	موافق بدرجة عالية	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. **إحصاءات وصفية منها:** النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما في وصف متغيرات الدراسة.
2. **معامل ارتباط بيرسون:** للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.
3. **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. **معامل ارتباط سبيرمان براون** للتجزئة النصفية المتساوية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. **اختبار ت**" (One Sample T test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا.

صدق أداة الدراسة:

صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة صدق الاتساق الداخلي.

صدق الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (4.8) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور الاول			المحور الثاني			المحور الثالث		
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.829	**0.000	**1**	0.566	**0.002	1	0.792	**0.000
2	0.820	**0.000	**2**	0.546	**0.003	2	0.877	**0.000
3	0.855	**0.000	**3**	0.607	**0.001	3	0.792	**0.000
4	0.787	**0.000	**4**	0.660	**0.000	4	0.891	**0.000
5	0.846	**0.000	**5**	0.760	**0.000	5	0.821	**0.000
6	0.871	**0.000	**6**	0.815	**0.000			
7	0.811	**0.000	**7**	0.815	**0.000			
8	0.764	**0.000	**8**	0.583	**0.001			
			9	0.655	**0.000			
			10	0.703	**0.000			
			11	0.795	**0.000			
			12	0.698	**0.000			
			13	0.829	**0.000			
			14	0.644	**0.000			
المحور الرابع			**المحور الخامس**					
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة			
1	0.767	**0.000	**1**	0.689	**0.000			
2	0.809	**0.000	**2**	0.791	**0.000			
3	0.805	**0.000	**3**	0.521	**0.005			
4	0.660	**0.000	**4**	0.804	**0.000			
5	0.706	**0.000	**5**	0.627	**0.000			
6	0.773	**0.000	**6**	0.774	**0.000			
7	0.783	**0.000	**7**	0.605	**0.000			
8	0.570	**0.002	**8**	0.624	**0.000			

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.521، 0.891)، ومستوى معنوية صفر مما يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب الثبات بطريقتين:

1. **معامل ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:**

تم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها (30) مفردة من الموظفين، ثم تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.940، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، حيث أنه وفق قاعدة اتخاذ القرار فإن نسبة اكبر من 60% تعد مقبولة ، والنتائج موضحة في جدول (13):

جدول (4.9) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ

لقياس ثبات الاستبانة

الاستبانة الكلية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
	43	0.940
المحور الأول	8	0.927
المحور الثاني	14	0.916
المحور الثالث	5	0.891
المحور الرابع	8	0.901
المحور الخامس	8	0.889

2. **الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split half methods:**

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات

الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (10):

جدول (4.10) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة

الاستبانة الكلية	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
	0.689	0.822
المحور الاول	0.847	0.917
المحور الثاني	0.816	0.898
المحور الثالث	0.807	0.893
المحور الرابع	0.572	0.728
المحور الخامس	0.712	0.832

وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) يساوي 0.822 وهو معامل مرتفع ودال إحصائيا مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

الفصـل الخامس

"نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها"

الفصل الخامس

نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها

تم إجراء تحليل لمكونات الاستبانة لمعرفة واقع متغيرات الدراسة، وللإجابة على هذه أسئلة الدراسة تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة اختبار (T) (One Sample Test) ومستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة موافقون على محتواها إذا كان مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة غير موافقون على محتواها بمعنى أن مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ والوزن النسبي أقل من 60 %، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة (موافقون بدرجة متوسطة) إذا كانت كان مستوى المعنوية أكبر 5%.

تحليل فقرات: ما مدى التزام الشركات ذات القطاعات التشغيلية والمدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات المحور الأول، ثم تم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية له، والنتائج موضحة من خلال الجداول التالية:

المحور الأول: تحديد القطاعات التشغيلية (العتبات الكمية):

جدول (5.1) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	اختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت إيراداته 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد لكافة القطاعات التشغيلية.	2.355	1.127	47.10	**-3.67	0.001	2
2	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت أرباح القطاع التشغيلي10% أو أكثر من الأرباح المجتمعة لكافة القطاعات مجتمعة.	2.150	1.094	43.00	**-2.95	0.005	5
3	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت خسائر القطاع التشغيلي10% أو أكثر من الخسائر المجتمعة لكافة القطاعات مجتمعة.	2.467	1.200	49.33	**-3.44	0.001	1
4	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت موجودات(أصول) القطاع التشغيلي10% أو أكثر من إجمالي موجودات(أصول) كافة القطاعات مجتمعة.	2.200	1.054	44.00	**-5.88	0.000	4
5	تشكل القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية ما نسبته 75% على الأقل من إيرادات المنشأة	2.050	0.946	41.00	**-7.78	0.000	6
6	القطاعات التي لم تستوفي شروط التقرير المنفصل عنها، يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل ضمن فئة (كافة القطاعات الأخرى)	2.050	0.910	41.00	**-8.09	0.000	6
7	يتم التقرير المنفصل عن إي قطاع في حال لم يستوف شرط التقرير المنفصل إذا اعتبرت إدارة المنشأة هذا القطاع ذو أهمية متواصلة.	2.250	1.035	45.00	**-5.61	0.000	3
8	إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على انه قطاع مشمول في التقارير المالية للفترة المالية الحالية وفقاً لنسبة 10 % المذكورة، فإنه يتم إعادة عرض بيانات هذا القطاع لفترة سابقة لأغراض المقارنة حتى وإن لم يلبي ذلك القطاع خلال الفترة السابقة معايير الإبلاغ وفقاً لنسبة 10 %	2.000	1.025	40.00	**-7.56	0.000	8
المتوسط العام		2.190	1.049	43.80	**-5.62	0.001	

**** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند** $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي2.467 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي لها 49.33%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على أنه يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع التشغيلي إذا بلغت خسائر القطاع التشغيلي 10% أو أكثر من الخسائر المجتمعة لكافة القطاعات مجتمعة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 2.355 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 47.10%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين على انه يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت إيراداته 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد لكافة القطاعات التشغيلية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 2.050 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة، وبلغ الوزن النسبي 41%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقل عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين على أن القطاعات التي لم تستوفي شروط التقرير المنفصل عنها، يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل ضمن فئة (كافة القطاعات الأخرى).
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) يساوي 2.000 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 40%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين بأنه إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على انه قطاع مشمول في التقارير المالية للفترة المالية الحالية وفقاً لنسبة 10 % المذكورة، فإنه يتم إعادة عرض بيانات هذا القطاع لفترة سابقة لأغراض المقارنة حتى وإن لم يلبي ذلك القطاع خلال الفترة السابقة معايير الإبلاغ وفقاً لنسبة 10%.

وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول كلياً 2.190 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 43.80%، وكانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يعني على أن أفراد العينة متفقون على أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية غير ملتزمة بتحديد القطاعات التشغيلية المشمولة بالتقارير المالية وفقاً (العتبات الكمية) بحسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) القطاعات التشغيلية.

المحور الثاني: الإفصاح عن القطاعات التشغيلية

جدول (5.2) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	اختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية التي تبيع للقطاعات الأخرى	3.650	0.755	73.00	**6.67	0.000	2
2	يتم الإفصاح عن معلومات حول العناصر المرتبطة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج	3.367	0.780	67.33	**3.64	0.001	7
3	يتم الإفصاح عن أنواع المنتجات والخدمات المتعلقة بكل قطاع تشغيلي	3.667	1.052	73.33	4.91**	0.000	1
4	يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأصول والتزامات كل قطاع تشغيلي	2.517	1.269	50.33	**-2.95	0.005	8
5	تقوم المنشأة بإجراء المطابقة بين إيرادات القطاع المشمولة في التقارير المالية مع إجمالي إيرادات المنشأة ككل	3.550	0.832	71.00	**5.12	0.000	4
6	تقوم المنشأة بإجراء مطابقة لإجمالي أرباح وخسائر القطاعات التشغيلية في التقارير المالية مع إجمالي أرباح وخسائر المنشأة	3.567	0.789	71.33	**5.56	0.000	3
7	تقوم المنشأة بإعداد مطابقة لإجمالي أصول والتزامات القطاعات التشغيلية مع إجمالي أصول والتزامات المنشأة ككل	3.433	0.963	68.67	**3.48	0.001	5
8	يتم الإفصاح عن معلومات وصفية حول قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية	2.317	1.282	46.33	**-4.13	0.000	13
9	يتم الإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير	2.400	1.167	48.00	**-3.98	0.000	10
10	يتم الإفصاح عن إيرادات العمليات لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية	2.433	1.254	48.67	**-3.50	0.001	9
11	يتم الإفصاح إيراد الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية	2.300	1.109	46.00	**-4.89	0.000	14
12	يتم الإفصاح عن مصروف الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية	2.367	1.104	47.33	**-4.44	0.000	12
13	يتم الإفصاح عن الإهلاك والإطفاء لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية	2.383	1.303	47.67	**-3.67	0.001	11
14	يتم الإفصاح عن مصروف أو (دخل) ضريبة الدخل لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية	3.383	0.761	67.67	**3.90	0.000	6
	المتوسط العام	**2.952**	**1.030**	**59.05**	****3.41**	**0.001**	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 3.667(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 73.33%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على انه يتم الإفصاح عن أنواع المنتجات والخدمات المتعلقة بكل قطاع تشغيلي.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 3.650(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 73%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين على أنه يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية التي تبيع للقطاعات الأخرى.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) يساوي 2.317(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة عشر، وبلغ الوزن النسبي 46.33%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين على انه يتم الإفصاح عن المعلومات الوصفية حول قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (11) يساوي 2.300 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 46%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قل عن درجة الحياد وهي 3 حيث أن أفراد العينة غير موافقين على انه يتم الإفصاح عن إيراد الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية.

وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثاني كلياً 2.952(الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 59.05%، وكانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد العينة متفقون على أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية غير ملتزمة بمتطلبات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بحسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8).

المحور الثالث: الإفصاح حول تبني المنهج الإداري في القياس

جدول (5.3) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	اختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن أساليب القياس المتبعة في قياس أرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع التشغيلي	2.833	1.224	56.67	**-3.06	0.003	2
2	يتم الإفصاح عن أساس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات بشكل منفصل في التقارير المالية	3.433	0.963	68.67	**3.48	0.001	1
3	يتم الإفصاح عن أية فروقات بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية وبين أرباح أو خسائر المنشأة	2.100	1.160	42.00	**-6.01	0.000	5
4	يتم الإفصاح عن الاختلافات بين مقاييس الأصول المتعلقة بالقطاعات المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بأصول المنشأة	2.667	1.084	53.33	**-2.38	0.020	3
5	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الاختلافات بين مقاييس الالتزامات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بالتزامات المنشأة	2.583	1.078	51.67	**-2.99	0.004	4
المتوسط العام		**2.723**	**1.102**	**54.47**	**-2.19**	**0.005**	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 3.433 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 68.67%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين على انه يتم الإفصاح عن أساس المحاسبة حول العمليات الداخلية بين القطاعات بشكل منفصل في التقارير المالية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 2.833 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 56.67%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة تقل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة متوسطة على أنه يتم الإفصاح عن أساليب القياس المتبعة في قياس أرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع التشغيلي.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 2.583 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة، وبلغ الوزن النسبي 51.67%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة تقل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة متوسطة على أن الشركات تقوم بالإفصاح عن الاختلافات بين مقاييس الالتزامات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بالتزامات المنشأة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 2.100 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 42%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$،حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة تقل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين على أن الشركات تقوم الإفصاح عن أية فروقات بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية وبين أرباح أو خسائر المنشأة.

وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثالث كلياً 2.723 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 54.47%، وكانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد العينة متفقون على أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية غير ملتزمة بتبني المنهج الإداري في الإفصاح عن أسس القياس المتبعة للبنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

المحور الرابع: الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشاة

جدول (5.4) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	اختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو لكل مجموعة من الخدمات والمنتجات المتشابهة	3.250	1.002	65.00	**3.93	0.000	2
2	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين المتأتية من مركز مقر المنشأة.	3.217	1.010	64.33	**3.66	0.000	3
3	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين المتأتية من كافة الفروع الأخرى التي تستمد منها المنشأة إيراداتها	2.533	1.065	50.67	**-3.39	0.001	5
4	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الأصول غير المتداولة (طويلة الآجل) التي تقع خارج دولة المقر الرئيسي	2.467	1.200	49.33	**-3.44	0.001	6
5	تفصح المنشأة عن المعلومات المتعلقة باعتمادها على (عميل رئيسي) إذا كانت الإيرادات المتأتية منه تساوي 10 % أو أكثر من إيرادات المنشأة	2.367	1.073	47.33	**-4.57	0.000	8
6	تفصح المنشأة عن إجمالي مبلغ الإيرادات المتأتية من العمليات مع (عميل رئيسي)	3.333	0.933	66.67	**2.77	0.008	1
7	تفصح المنشأة عن هوية القطاع أو القطاعات التي ينتمي إليها مثل هؤلاء (العملاء الرئيسين)	2.567	1.047	51.33	**-3.20	0.002	4
8	إذا كان العميل الرئيسي للمنشأة هي الحكومة فيتم اعتبارها كعميل واحد	2.450	1.185	49.00	**-3.60	0.001	7
المتوسط العام		2.773	1.064	55.46	**-3.98	0.002	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 3.333 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 66.67 %، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة

موافقين بدرجة متوسطة على أن المنشأة تفصح عن إجمالي مبلغ الإيرادات المتأتية من العمليات مع العملاء الرئيسيين.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 3.250 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 65%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة متوسطة على أن المنشأة تقوم بالإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو لكل مجموعة من الخدمات والمنتجات المتشابهة.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) يساوي 2.450(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة السابعة، وبلغ الوزن النسبي 49%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، و هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين على انه إذا كان العميل الرئيسي للمنشأة هو الحكومة فيتم اعتبارها كعميل واحد.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 2.367(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 47.33%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة غير موافقين على انه الشركات تفصح عن المعلومات المتعلقة باعتمادها على (عميل رئيسي) إذا كانت الإيرادات المتأتية منه تساوي 10 % أو أكثر من إيرادات المنشأة.

وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الربع كلياً 2.773 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 55.46%، وكانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد العينة متفقون على انه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ملتزمة لكن بمستوى ضعيف بالإفصاح عن المعلومات حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة.

المحور الخامس: معوقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (5.5) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الخامس

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	اختبار T	مستوى الدلالة	الترتيب
1	لا تتوفر خبرة و معرفة كافية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(8)	3.683	0.911	73.67	**5.81	0.000	4
2	وجود اختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير يعتبر أحد المعوقات لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)	3.917	0.743	78.33	**9.55	0.000	2
3	عدم وجود تعليمات ملزمة للشركة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي	3.633	0.991	72.67	**4.95	0.000	6
4	ضعف دور الجمعيات والهيئات المهنية في تنمية وتطوير المحاسبين حول ما يستجد من معايير الإبلاغ المالي الدولية خاصة معيار الإبلاغ المالي رقم (8)	4.000	0.883	80.00	**8.77	0.000	1
5	مناهج التعليم الجامعية تفتقر إلى مقررات تختص بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وخاصة المعيار رقم (8)	3.883	0.739	77.67	**9.26	0.000	3
6	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير الإبلاغ المالي الدولية	3.600	0.995	72.00	**4.67	0.000	8
7	الظروف الاقتصادية والبيئية السائدة لا تمكن المدقق من القيام بواجباته في التحقق من الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية	3.683	0.948	73.67	**5.59	0.000	4
8	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها حول المستجدات في المعايير الدولية	3.617	0.940	72.33	**5.08	0.000	7
المتوسط العام		3.752	0.894	75.04	**6.71	0.000	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.000 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 80 %، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقين على وجود ضعف في دور الجمعيات والهيئات المهنية في تنمية وتطوير المحاسبين حول ما يستجد من معايير الإبلاغ المالي الدولية خاصة معيار الإبلاغ المالي رقم (8).
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 3.917 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 78.33%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين على أن الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول يعتبر أحد المعوقات نحو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8).
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) يساوي 3.617 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة السابعة، وبلغ الوزن النسبي 72.33%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، و هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين على عدم كفاية أو ضعف الموارد المالية لدى الشركات كانت سبباً في عدم تنمية وتدريب موظفيها حول المستجدات في المعايير الدولية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 3.600 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 72%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين على وجود صعوبات تتعلق بفهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير الإبلاغ المالي الدولية.

وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الخامس 3.752 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 75.04%، وكانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد العينة متفقون على انه يوجد بعض المعوقات التي تساهم في الحد من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصـل السادس

"النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية"

الفصل السادس

النتائـج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أولاً: نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لهذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. أوضحت الدراسة أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية غير ملتزمة بتحديد القطاعات التشغيلية المشمولة بالتقارير المالية وفقاً للعتبات الكمية المنصوص عليها في متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) القطاعات التشغيلية.
2. بينت الدراسة أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لا تلتزم بدرجة كافية بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة والآثار المالية لأنشطتها التجارية في ظل البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها والمتعلقة بالقطاعات التشغيلية وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي المذكور.
3. لا تقوم الشركات بتبني المنهج الإداري بالإفصاح عن أسس القياس المتبعة للبنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية ،حيث يتم ذلك بدرجة ضعيفة ولا تتفق مع ما ورد في متطلبات المعيار.
4. لا تفصح الشركات عن المعلومات المتعلقة بنطاق ومجالات العمل بشكل كاف، الأمر الذي يستلزم مراعاة وجود الأسس والتعليمات المتعلقة بجوانب الافصاح حول نطاق ومجالات العمل في الشركة.
5. أظهرت الدراسة محدودية خبرة ومعرفة القائمين على إعداد التقارير المالية المنشورة لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية حول متطلبات معيار الإبلاغ المالي المذكور.
6. بينت الدراسة أن اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير يعتبر أحد المعوقات الرئيسية في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8).
7. أظهرت الدراسة أن عدم تطبيق تعليمات ملزمة في البورصة فيما يخص تطبيق معايير الإبلاغ المالي ساهم في ضعف الالتزام من قبل الشركات بتطبيق هذه المعايير بشكل عام وبتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (8) بشكل خاص.
8. وجود ضعف كبير في دور الجمعيات والهيئات المهنية في تنمية وتطوير المحاسبين حول ما يستجد من معايير الإبلاغ المالي الدولية خاصة معيار الإبلاغ المالي رقم (8).
9. كشف الدراسة افتقار مناهج التعليم الجامعية إلى مقررات تختص بآليات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

10. عدم التزام مدققي الحسابات بالاضطلاع بواجباتهم في التحقق من الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
11. أظهرت الدراسة أن عدم كفاية و قلة الموارد المالية أو الاهتمام كانت إحدى الأسباب في عدم تمكن الشركات من تدريب موظفيها حول المستجدات في المعايير الدولية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. ضرورة صدور تشريعات ملزمة للشركات بالالتزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (القطاعات التشغيلية) تشترط لإدراج الشركات في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
2. ضرورة قيام الشركات بتبني المنهج الإداري المتعلق بأسس القياس والإفصاح الواجب عن القطاعات التشغيلية لديها.
3. ضرورة التزام الشركات بمراعاة تجاوز العتبات الكمية كأحد الشروط الواجبة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي.
4. ضرورة التزام الشركات بمراعاة الأسس والتعليمات المتعلقة بجوانب الافصاح حول نطاق ومجالات العمل في الشركة.
5. ضرورة تعزيز ثقافة وخبرة العاملين في مجال إعداد القوائم المالية في الشركات في مجال آليات تطبيق معيار القطاعات التشغيلية.
6. ضرورة اضطلاع الجمعيات والمنظمات المهنية في فلسطين بدورها في نوعية وتدريب المراجعين والمحاسبين حول أسس ومتطلبات تطبيق المعيار المذكور.
7. حث الجامعات الفلسطينية على إعطاء أهمية نحو مساق معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لطلبة قسمي المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.

ثالثاً: دراسات مقترحة:

1. دور المدقق الخارجي في إلزام الشركات بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
2. تقييم دور المناهج المحاسبية في الجامعات الفلسطينية في نشر معايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) على التنبؤ بأسعار الأسهم.
4. مدى إدراك متطلبات الإفصاح القطاعي وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8).
5. مدى التزام البنوك الفلسطينية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دراسة (1991)، Swami Nathan.

- المطارنة، غسان فلاح (2006)، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

- خشارمة، حسين علي، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد 17، 2003، ص87 . 116.

- جربوع، يوسف محمود وحلس، سالم عبد الله، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، 2001.

- أبو نصار، حميدات (2010)، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)".

- الجعبري، مجدي (2009) الإفصاح المحاسب في ضوء المعايير المحاسبية الدولية "دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابل).

- درويش، محمود، بلال، سمير(2004)، **ورشة عمل حول معايير المحاسبة الدولية**، معهد الإدارة المتقدمة، جمهورية مصر العربية،.

- أبو شربة، توفيق (2009)، تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعاير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن (2009).

- عبد الله، خالد أمين (1995)، **الإفصاح ودورة في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92.

- القاضي، حسين وحمدان، مأمون توفيق (2001)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان.

- لطفي، أمين السيد أحمد، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2006.

- حميدات، جمع (2004)، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.

- عاشور، عثمان (2008) مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسب الدولي رقم (1)، دراسة ماجستير، كلية التجار، الجامعة الإسلامية.

- الجرف، ياسر أحمد (2010)، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

- المجربي، فاطمة (2012) قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. كلية الأعمال.

- حميدات، جمعة (2004)، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية. رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان/ الأردن.

- العوضي، وائل (2008)، إمكانية تطبيق المصارف لمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) التقارير القطاعية ودوره في دعم كفاءة وفاعلية الإدارة المصرفية "دراسة تطبيقية على

المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.

- جاريسون، راي، نوريه (2002)، أريك، المحاسبة الإدارية، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض.

- جربوع، يوسف، حلس، سالم (2002)، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، غزة، الطبعة الأولى.

- العمري، سويدان (2002)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية.

- عبد، سوزان (2003)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

- صيام، وليد والخداش، حسام (2007)، المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

- عابدين، حسني (2006)، إطار علمي لقياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لعقود المقاولات على نتائج أعمال شركات المقاولات بفلسطين . دراسة تحليلية تطبيقية أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

- الحيالي، وليد، علوان، بدر (2002)، القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

- ظاهر، أحمد (2003)، المحاسبة الإدارية، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى.

- لطفي، أمين، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2004).

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، (2001).

- المجمع الدوري للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية، (1999).

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية، (2000).

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية، (1997).

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (2010).

ثانياً: القوانين والتعليمات:

- قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964م.
- قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004م.
- قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004م.
- تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية.
- قواعد سوق فلسطين للأوراق المالية . نظام الإدراج قرار رقم (20/3) للعام 2006.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

1. بورصة فلسطين، www.pex.ps.
2. موقع المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين، www. Ascasociety.org.
3. موقع جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، www. Paaa.ps.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Baldwin, B.A. (1984)," Segments Eearnings Disclosure And the Ability of Security Analyst to Forecast Earnings Per Share", The Accounting Review, Vol.LIX, No.3,pp.376-389.

- AL-Rai K. Ziad And Dahmash Naim, 1998,"The Effects Of Applying International Accounting And Auditing Standards To The Accounting Profession In Jordan"

- Botosan , C. A. And Harris M. S. (2000),"Motivations for a Change in Disclosure Frequency and its Consequences: An Examination for Voluntary Quarterly Segment Disclosures", Journal of Accountig Research, Vol. 39, No. 2, pp. 329-353.

- Kochabek, R. F. (1974) ,"Segmental Financial Disclosure By Diversified Firms and Security Prices" ,The Accounting Review,April,PP.245-258.

- Mckinnon, J.L. and Dalimunthe, L. (1993)," Voluntary Disclosure of The Segment Information by Australian Diversified Companies ", Accounting and Finance , Vol.33,pp. 31-50.

- Salamon, G.L. & Dhaliwal, D.S. (1980), "Company Size And Financial Disclosure Requirement With Evidence From Segmental Reporting Issue", Journal Of Business Finance And Accounting, Vol. 7,PP.555-568 .

- Mardini, Ghassan,(2012)"The impacts Of IFRS 8 On Segmental Reporting's By Jordanian Listed Companies, an analysis of disclosure practices and same stakeholders "perceptions".

- Belkaoui, Ahmed, Accounting Theory, Fifth Edition, Thomson Learning, London, (2004).

- Roberts, C. (2000). Segment Reporting. In: Comparative International Accounting, (Nobes, C., Parker, R, ED.), Sixth Edition, Prentice-Hall, UK, PP. 370-392.

- Herrmann, D. and Thomas, W.B. (2000), "An Analysis of Segment Disclosure under SFAS No. 131 and SFAS No. 14", Accounting Horizons, vol. 14, issue 3, pp. 287-286.

- Roberts, C. (2002). Segment Reporting. In: Comparative International Accounting, (Nobes, C., Parker, R, ED.), Seventh Edition, Prentice-Hall, UK pp. 418-443.

- Alexander David & Britton Anne, Financial Reporting, 2th. (1999).

- Nobes Christopher & Parker Robert, Comparative International Accounting, 7th, (2000).

"الملاحق"

قائمة المحكمين

م	اسم المحكم	المسمى الوظيفي
1	د.عمر الجعيدي	عضو هيئة التدريس ورئيس قسم العلوم المالية والإدارية/الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية
2	د.بهاء الدين العريني	عضو هيئة التدريس في قسم العلوم المالية والإدارية / الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية
3	د.صبري مشتهى	عضو هيئة التدريس بكلية الإدارة والريادة في جامعة القدس المفتوحة
4	د.حمدي زعرب	عضو هيئة التدريس بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

الإخوة والأخوات الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ استبانه

عن مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) "القطاعات التشغيلية "

يهدف الباحث من خلال إجراء هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) إلى جانب التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا المعيار إن وجدت وكذلك معرفة الإيجابيات أو السلبيات من تطبيق هذا المعيار

وقد تم تصميم هذه الاستبانه لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة ، راجياً التكرم بتقديم إجاباتكم المحايدة ، مع العلم بأن هذه البيانات سوف تعامل هذه بسرية تامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تعاونكم ومؤكداً أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة، ومساعدة الباحث في التوصل إلى نتائج صحيحة ومفيدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

حسن عبد الماجد الخضري

الجزء الأول: بيانات عامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

أولاً: البيانات الوصفية لعينة الدراسة :

- **المؤهل العلمي :**

□ دبلوم □ بكالوريوس □ دراسات عليا

- **التخصص العلمي:**

□ محاسبة □ إدارة أعمال □ علوم مالية ومصرفية

- **الخبرة العملية:**

□من سنة إلى 5 سنوات □ 5 – أقل من10 سنوات

□ 10 – أقل من 15 سنة □ أكثر من 15 سنة.

- **الوظيفة الحالية:**

□ محاسب رئيسي □ رئيس قسم الحسابات □ مدقق حسابات داخلي

- الدورات التدريبية التي حضرتها في مجال معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

□ دورتان □ دورة □ لا يوجد

- **هل تلقيت دورات تتعلق بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(8) (القطاعات التشغيلية) ؟**

□ نعم □ لا

الجزء الثاني : بيانات متغيرات الدراسة

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية.

القطاع التشغيلي: هو جزء من المنشأة يمارس نشاط يولد إيرادات ويتكبد مصاريف ويتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي،ويكون للقطاع التشغيلي مدير مسئول بشكل مباشر تجاه"متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة "لاتخاذ القرار حول الموارد التي يتم تخصيصها للقطاع،وتقييم أدائه والتي تتوفر معلومات مالية منفصلة بشأنه.

المحور الأول: : تحديد القطاعات التشغيلية (العتبات الكمية):

م.	الأســـئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت إيراداته 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد لكافة القطاعات التشغيلية.					
2.	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت أرباح القطاع التشغيلي10% أو أكثر من الأرباح المجتمعة لكافة القطاعات مجتمعة.					
3.	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت خسائر القطاع التشغيلي10% أو أكثر من الخسائر المجتمعة لكافة القطاعات مجتمعة.					
4.	يتم الإفصاح بشكل منفصل عن القطاع إذا بلغت موجودات(أصول) القطاع التشغيلي10% أو أكثر من إجمالي موجودات(أصول) كافة القطاعات مجتمعة.					
5.	تشكل القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية ما نسبته 75% على الأقل من إيرادات المنشأة					
6.	القطاعات التي لم تستوفي شروط التقرير المنفصل عنها ، يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل ضمن فئة (كافة القطاعات الأخرى)					
7.	يتم التقرير المنفصل عن إي قطاع في حال لم يستوف شرط التقرير المنفصل إذا اعتبرت إدارة المنشأة هذا القطاع ذو أهمية متواصلة.					
8.	إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على انه قطاع مشمول في التقارير المالية للفترة المالية الحالية وفقاً لنسبة 10 % المذكورة ، فإنه يتم إعادة عرض بيانات هذا القطاع لفترة سابقة لأغراض المقارنة حتى وإن لم يلبي ذلك القطاع خلال الفترة السابقة معايير الإبلاغ وفقاً لنسبة 10 %					

المحور الثاني: الإفصاح عن القطاعات التشغيلية: تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة والآثار المالية لأنشطتها التجارية في ظل البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها.

م.	الأســـئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تقوم المنشأة بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية التي تبيع لقطاعات تشغيلية أخرى					
.2	تقوم المنشأة بالإفصاح عن معلومات حول العناصر المرتبطة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج					
.3	تقوم المنشأة بالإفصاح عن أنواع المنتجات والخدمات المتعلقة بكل قطاع تشغيلي					
.4	تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإيرادات ومصروفات كل قطاع تشغيلي					
.5	تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأصول والتزامات كل قطاع تشغيلي					
.6	تقوم المنشأة بإجراء المطابقة بين إيرادات القطاع المشمولة في التقارير المالية مع إجمالي إيرادات المنشأة ككل					
.7	تقوم المنشأة بإجراء مطابقة لإجمالي أرباح وخسائر القطاعات التشغيلية في التقارير المالية مع إجمالي أرباح وخسائر المنشأة					
.8	تقوم المنشأة بإعداد مطابقة لإجمالي أصول والتزامات القطاعات التشغيلية مع إجمالي أصول والتزامات المنشأة ككل					
.9	تقوم المنشأة بالإفصاح عن معلومات وصفية حول قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية					
.10	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير					
.11	تقوم المنشأة بالإفصاح عن إيرادات العمليات لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية					
.12	تقوم المنشأة بالإفصاح إيراد الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية					
.13	تقوم المنشأة بالإفصاح عن مصروف الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية					
.14	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الإهلاك والإطفاء لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية					
.15	تقوم المنشأة بالإفصاح عن مصروف أو (دخل) ضريبة الدخل لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية					

المحور الثالث: الإفصاح حول تبني المنهج الإداري في القياس: ويتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تكون البنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية التي يتم التقرير عنها بموجب هذا المعيار هي ذاتها التي تم التقرير عنها ورفعها لمدير أو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة لأغراض اتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه

م.	الأســـئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تقوم المنشأة الإفصاح عن أساليب القياس المتبعة استخدم لقياس إرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع التشغيلي					
2.	تقوم المنشأة بتقديم تفسيرات لمقاييس أرباح أو خسائر و أصول والتزامات كل قطاع مشمول في التقارير المالية					
3.	تقوم المنشأة بالإفصاح عن أساس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات بشكل منفصل في التقارير المالية					
4.	تقوم المنشأة بالإفصاح عن أية فروقات بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية وبين أرباح أو خسائر المنشأة ككل.					
5.	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الاختلافات بين مقاييس الأصول المتعلقة بالقطاعات المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بأصول المنشأة					
6.	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الاختلافات بين مقاييس الالتزامات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية والمقاييس المتعلقة بالتزامات المنشأة					

المحور الرابع :الإفصاح حول نطاق ومجالات العمل بالمنشأة :

م.	الأســـئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4.1: معلومات حول المنتجات والخدمات:						
.1	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منـتج أو خدمــة أو لكـل مجموعـة مـن الخـدمات والمنتجـات المتشابهة					
4.2: معلومات حول المناطق الجغرافية :						
.2	تقوم المنشـأة بالإفصـاح عن الإيـرادات مـن العمـلاء الخـارجيين المتأتية من مركز مقر المنشأة.					
.3	تقوم المنشـأة بالإفصـاح عن الإيـرادات مـن العمـلاء الخـارجيين المتأتية من كافة الفروع الأخرى التي تستمد منها المنشأة إيراداتها					
.4	تقوم المنشأة بالإفصاح عن الأصول غير المتداولة (طويلة الآجل) التي تقع في الدول الأجنبية					
4.3:معلومات حول العملاء الرئيسين (كبار العملاء)						
.5	تفصـح المنشـأة عن المعلومـات المتعلقـة باعتمادها علـى (عميل رئيسـي) إذا كانت الإيرادات المتأتيـة منـه تسـاوي 10 % أو أكثر من إيرادات المنشأة					
.6	تفصح المنشأة عن إجمالي مبلـغ الإيرادات المتأتيـة من العمليات مع (عميل رئيسي)					
.7	تفصـح المنشـأة عن هويـة القطـاع أو القطاعـات التـي ينتمـي إليها مثل هؤلاء (العملاء الرئيسين)					
.8	إذا كان العميل الرئيسي للمنشأة هي الحكومة فتعتبر كعميل واحد					

المحور الخامس :معوقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

1- هل توجد معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح القطاعي والالتزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(8)؟

إذا كانت إجابتك (نعم) فما هي المعوقات حسب وجهة نظرك التي تعيق المدقق من التحقق من كفاية الإفصاحات حول (القطاعات التشغيلية) والالتزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8).

م.	الأســـئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	لا تتوفر معرفة وخبرة كافية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(8) لدى محاسبي الشركة					
2.	وجود اختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير يعتبر أحد المعوقات لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)					
3.	عدم وجود قوانين ملزمة للشركة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي					
4.	ضعف دور الجمعيات والهيئات المهنية في تنمية وتطوير المحاسبين حول ما يستجد من معايير الإبلاغ المالي الدولية خاصة معيار الإبلاغ المالي رقم (8)					
5.	مناهج التعليم الجامعية لا تحتوى على مقررات تختص بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وخاصة المعيار رقم (8)					
6.	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير الإبلاغ المالي الدولية					
7.	الظروف الاقتصادية والبيئية السائدة لا تمكن المدقق من القيام بواجباته في التحقق من الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية					
8.	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها حول المستجدات في المعايير الدولية					

9. هل يوجد معوقات أخرى، أذكرها؟

شكراً لحسن تعاونكم